

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَأمانة العدل

قسم دعم الحلول البديلة وإدارة الدعوى المدنية  
التقرير المرحلي حول تقديم برنامج الوساطة المرتبط بالمحاكم  
في الأردن العام 2008

صدر في أيار 2009

## تاريخ برنامج الوساطة المرتبط بالمحاكم

تبذل المملكة الأردنية الهاشمية جهودا كبيرة لتطوير النظام القضائي، ولما كانت الوساطة كأحد الحلول البديلة لحل النزاعات قد اثبتت نجاحا واسعا في الكثير من الدول الاخرى، وساهمت بشكل مباشر في تخفيف العبء عن المحاكم، بالإضافة إلى ان تسوية النزاعات وديا يفسح المجال لاعادة العلاقات التجارية والاجتماعية بين اطراف النزاع، لذلك كان من الضروري العمل على اصدار قانون خاص يساعد على تسوية النزاعات المدنية بطريقة ودية، ومن هنا تم صياغة مشروع لقانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية بواسطة لجنة مشكلة من عدد من القضاة حيث تمت مناقشته من قبل اللجنة القانونية في رئاسة الوزراء و صدر على شكل قانون مؤقت سمي القانون المؤقت رقم (37) لسنة 2003 قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية.

و قد ارتأت وزارة العدل في ذلك الحين التروي في تطبيق احكام هذا القانون الى حين اعداد دراسة علمية حول جدوى استخدام هذا الاسلوب في النظام القضائي الاردني، وعليه وفي عام 2004 حددت وزارة العدل التحديات التي تواجه القضاء وقامت بصياغة إستراتيجية تطوير القضاء الأولى، التي كان من أهدافها تقليل العبء على المحاكم وزيادة رضا الجمهور بالنظام القضائي. ودعما لهذه الجهود، قامت وزارة العدل بالطلب من جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين – مبادرة سيادة القانون بإجراء تقييم حول مدى إمكانية استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات في الأردن.

قام فريق التقييم بالبحث في الممارسات الحالية المتبعة في الأردن في مجال الوسائل البديلة لحل النزاعات وخرج بملاحظات وتوصيات لاستخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات المرتبطة بالمحاكم وغير المرتبطة بالمحاكم، وتوصل الفريق مع مجموعة من الممثلين والمعنيين بان الأولوية هي لتطوير برنامج الوساطة المرتبطة بالمحاكم. وقد رحب المجلس القضائي ووزارة العدل بهذه الفكرة وقبلوا بها كإمتداد للعادات والتقاليد العربية الأصيلة في الوساطة. في عام 2006 تم اقرار قانون الوساطة المؤقت من قبل مجلس الامة بعد ان ادخل عليه بعض التعديلات حيث صدر قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية رقم 12 لسنة 2006 و هو القانون المعمول به حاليا.

منذ عام 2005 حتى عام 2007، أجرت جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين عدة ورشات عمل تدريبية، بالإضافة الى زيارتي عمل للقضاة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك كله في سبيل دعم تطبيق برنامج الوساطة في المحاكم، كما قامت وزارة العدل و بالتعاون مع المجلس القضائي و المعهد القضائي بعقد العديد من ورشات العمل حول الوساطة للسادة لقضاة محاكم البداية و الصلح في عدد من المحاكم خلال عام 2008.

أيضا قام المجلس القضائي في عام 2006 بتشكيل لجنة توجيهية للوسائل البديلة لحل النزاعات ، وقد عقدت تلك اللجنة عدة اجتماعات وتناقشت في النواحي المتعلقة بإنشاء برنامج وساطة مرتبط بالمحكمة. في تموز 2006، تم تشكيل اللجنة التوجيهية بشكل رسمي من قبل المجلس القضائي ووافق وزير العدل على إنشاء أول

إدارة وساطة مقرها محكمة بداية عمان. في 1 حزيران 2006 بدأ العمل رسميا في ادارة الوساطة، ومنذ ذلك الوقت تم تسوية نسبة كبيرة من الدعاوى التي احيلت الى الوساطة.

لغاية كانون الأول 2007، كان يوجد إدارة وساطة واحدة في المملكة مقرها قصر العدل (محكمة بداية عمان) حيث تم تنفيذ المشروع الريادي ابتداء. أجرت جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين وبالتشاور مع اللجنة التوجيهية لبرنامج الوساطة في المحاكم تقييما لمشروع الوساطة الريادي لغاية شهر أيار 2007. واستند التقييم على الإحصاءات المتوفرة لدى إدارة الوساطة والملاحظات التي تم أخذها من المشاركين. خلص التقييم الى أن برنامج الوساطة كان بديلا ناجحا للتقاضي في محكمة بداية عمان؛ حيث تم التوصل إلى تسوية في أغلب الدعاوى وكانت نسبة رضا الأطراف عالية جدا وأثبت التقرير أن الوساطة هي احد الحلول البديلة الفعالة لتسوية النزاعات المدنية.

بتاريخ 20 آب 2007 أصدر المجلس القضائي قراره رقم 115 للعام 2007 والمتضمن تكليف القاضي محمد الناصر لمتابعة برنامج الوساطة في وزارة العدل ابتداء من 1 أيلول 2007. تم عقد اجتماع تخطيطي للجنة التوجيهية لبرنامج الوساطة للفترة 2007-2008 في نادي الملك حسين بتاريخ 9 تشرين الأول 2007، وحضر الاجتماع الى جانب اعضاء اللجنة التوجيهية كل من القاضي محمد الناصر وممثلون عن جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين.

تم التوصل بنتيجة هذا الاجتماع الى ضرورة رفع توصية إلى معالي وزير العدل بتوسعة برنامج الوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات بحيث يشمل محاكم البداية في جنوب وغرب وشمال وشرق عمان بالإضافة إلى محكمة البداية في الزرقاء. و بناء على ذلك تم انشاء ادارات الوساطة في المحاكم المذكورة حيث بوشر بالعمل رسميا في تلك الادارات في بداية عام 2008 باستثناء ادارة الوساطة لدى محكمة بداية الزرقاء التي بوشر بالعمل بها رسميا في بداية عام 2009.

بتاريخ 21 تشرين الثاني 2007 أصدر معالي وزير العدل قرارا بإنشاء قسم لدعم الحلول البديلة لتسوية المنازعات ودعم إدارة الدعوى المدنية ضمن مديرية الشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة العدل.

## I احصائيات ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان

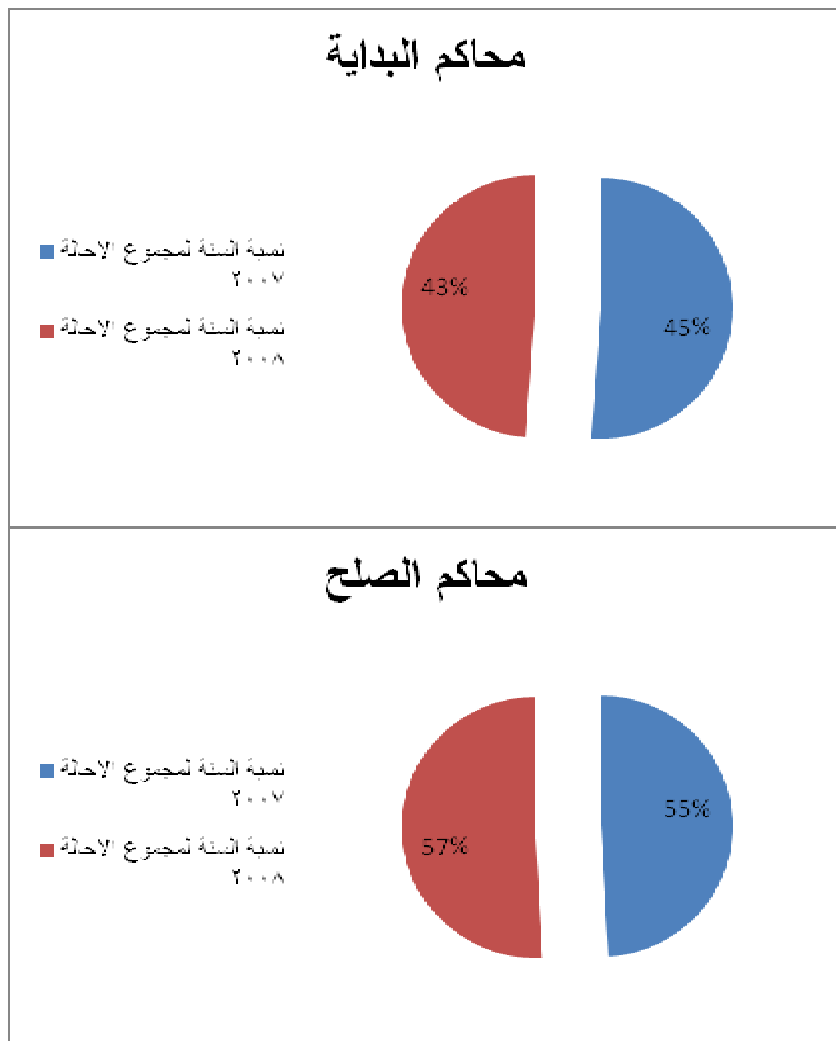
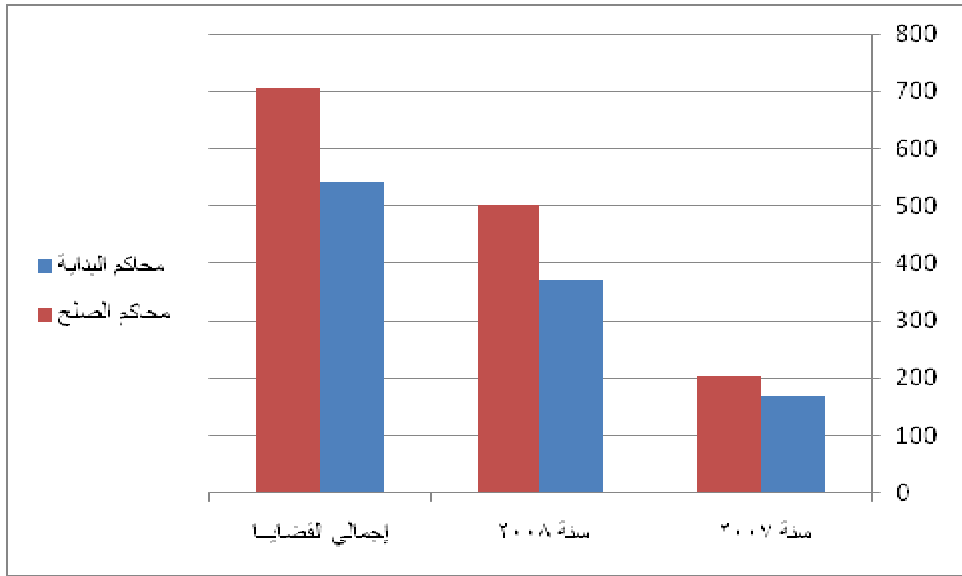
### الإحالات

شكل عدد القضايا المحالة إلى إدارة الوساطة خلال بداية العمل تحدياً كبيراً للمشروع . الا انه و بالرجوع الى الاحصائيات فانه وفي كل سنة ترتفع عدد القضايا المحالة الى الوساطة و مثال ذلك انه خلال عام 2007 تم إحالة 372 قضية ( بمعدل 31 قضية شهرياً). أما خلال عام 2008 تم إحالة 873 قضية ( بمعدل 73 قضية شهرياً )، و هو أكثر من ضعف عدد القضايا المحالة خلال 2007. في سنة 2008 ارتفع عدد القضايا المحالة من محاكم الصلح و محاكم البداية ويظهر ذلك جلياً لدى محاكم الصلح حيث قارب عدد القضايا المحالة إليها أكثر من ضعف العدد المحال إليها في سنة 2007. فخلال 2008، بلغ العدد الإجمالي للقضايا المحالة إلى إدارة الوساطة 873 منها 501 قضية محالة من محكمة صلح حقوق عمان في قصر العدل. أما فيما يتعلق بنسبة القضايا المحالة من محكمة البداية بالنسبة لمجموع القضايا المحالة الى الوساطة فانها انخفضت بشكل بسيط عن سنة 2007.

مقارنة بين احالات السنوات 2007-2008 :

المحكمة	سنة 2007	نسبة السنة لمجموع الاحالة	سنة 2008	نسبة السنة لمجموع الاحالة	إجمالي القضايا
محاكم البداية	169	%45	372	%43	541
محاكم الصلح	203	%55	501	%57	704
الإجمالي	372	%100	873	%100	1245

\* النسبة المئوية – نسبة احالة كل محكمة من إجمالي القضايا المحالة للدائرة



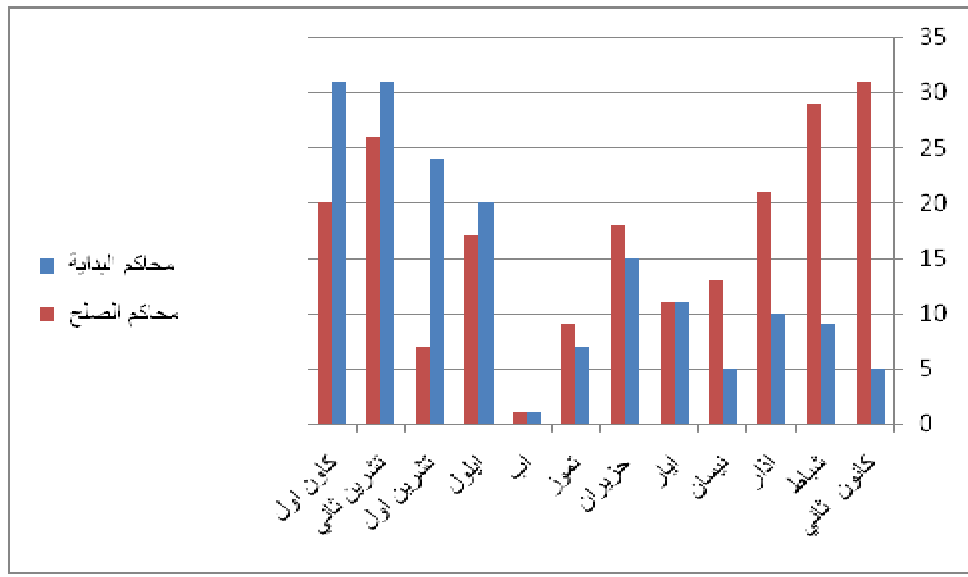
تحليل تفصيلي لأداء إدارة الوساطة في (محكمة بداية عمان) قصر العدل خلال العامين 2007 -

2008 على النحو التالي :

**القضايا المحالة من كانون ثاني 2007 و حتى كانون اول 2007**

\* العدد الإجمالي من القضايا المحالة إلى الوساطة شهريا خلال عام 2007

النسبة إلى المجموع	المجموع	كانون اول	تشرين ثاني	تشرين اول	ايلول	آب	تموز	حزيران	ايار	نيسان	اذار	شباط	كانون ثاني	القضايا المحالة من 1/2007 إلى 2007/12
%45	169	31	31	24	20	1	7	15	11	5	10	9	5	محاكم البداية
%55	203	20	26	7	17	1	9	18	11	13	21	29	31	محاكم الصلح
%100	372	51	57	31	37	2	16	33	22	18	31	38	36	المجموع

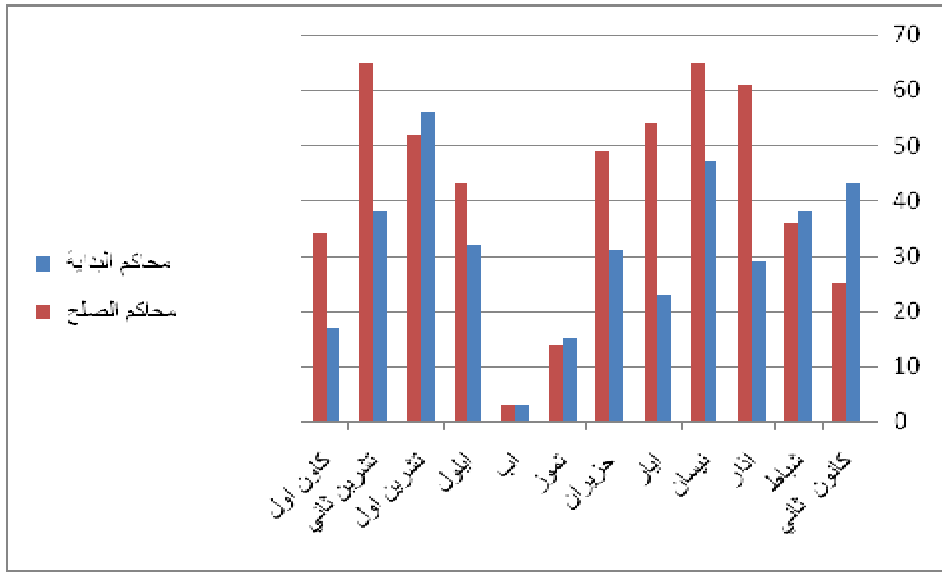


بالنظر لهذه الرسوم البيانية يمكننا ملاحظة تباطؤاً في نسب الإحالة خلال شهري تموز و آب ، و يعزى ذلك لأسباب العطلة القضائية .

**القضايا المحالة من كانون ثاني 2008 و حتى كانون اول 2008**

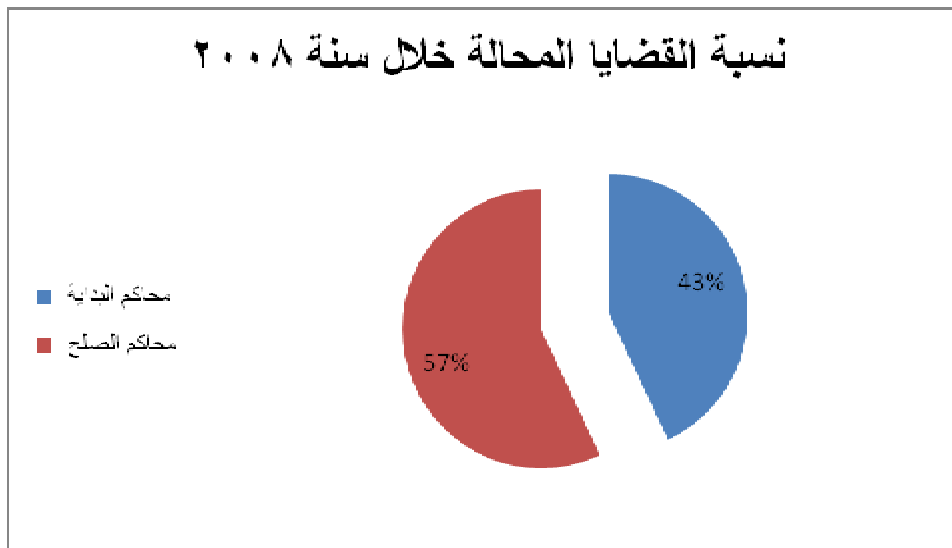
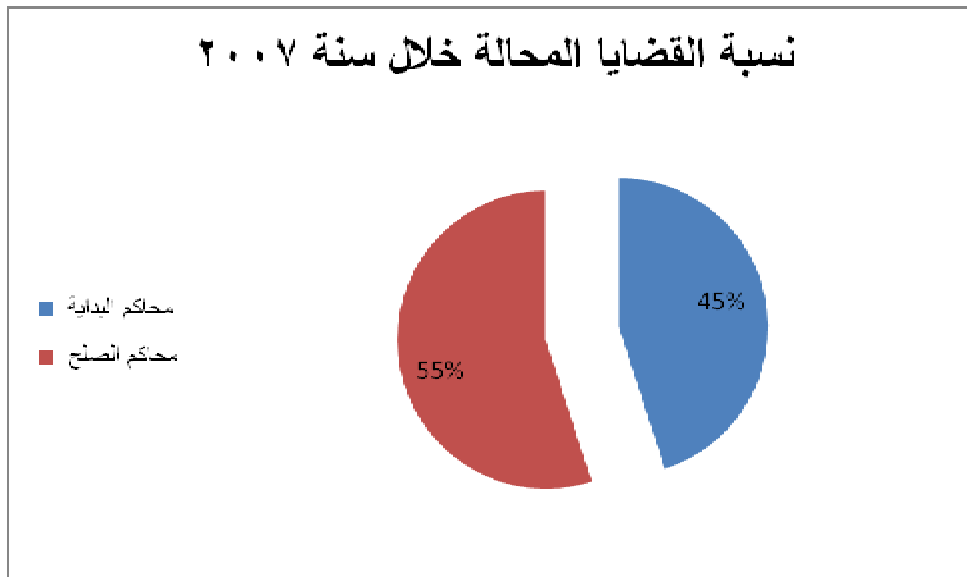
\* العدد الإجمالي من القضايا المحالة إلى الوساطة شهريا خلال عام 2008

القضايا المحالة من 1 كانون ثاني 2008/ إلى 2008/12	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	آب	اليلول	تشرين اول	تشرين ثاني	كانون اول	المجموع	النسبة إلى المجموع
محاكم البداية	43	38	29	47	23	31	15	3	32	56	38	17	372	43 %
محاكم الصلح	25	36	61	65	54	49	14	3	43	52	65	34	501	57 %
المجموع	68	74	90	112	77	80	29	6	75	108	103	51	873	100 %



بالنظر لهذه الرسوم البيانية يمكننا ملاحظة تباطؤاً في نسب الإحالة خلال شهري تموز و آب ، و يعزى ذلك لأسباب العطلة القضائية .

نسب القضايا المحالة خلال 2007 – 2008

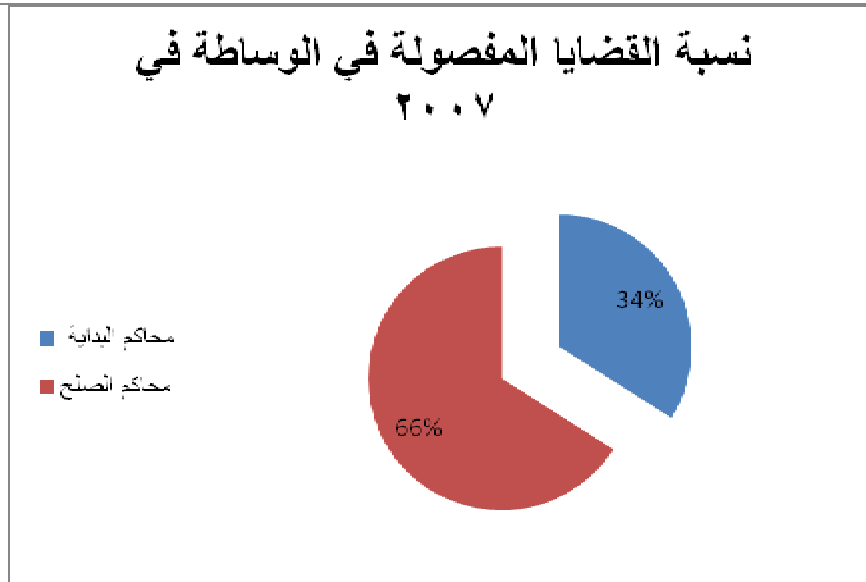
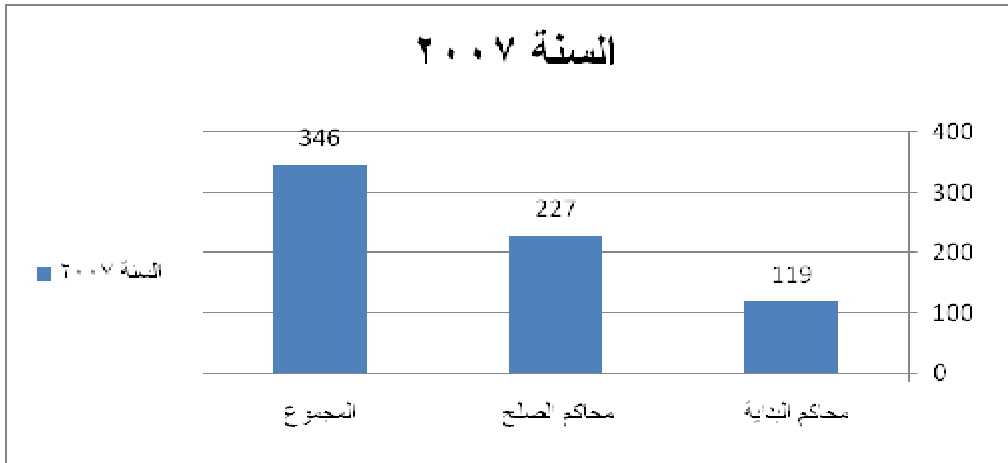


## ب. الفصل و التسوية

إن فصل القضايا في إدارة الوساطة ( إنهاء القضية إما بتسويتها أو عدم تسويتها بإعادتها إلى المحكمة) و تسوية القضايا المحالة كان مرتفعاً خلال تقييم السنوات الأولى للبرنامج . وفي 2007 تم فصل 346 قضية ( بمعدل 29 قضية شهرياً ) . وفي سنة 2008 تم إنهاء 817 قضية ( بمعدل 68 قضية شهرياً ) . و بينما ارتفعت معدلات نسب الفصل في القضايا البدائية خلال سنة 2008 أكثر . فانها قد انخفضت بشكل نسبي في القضايا الصلحية.

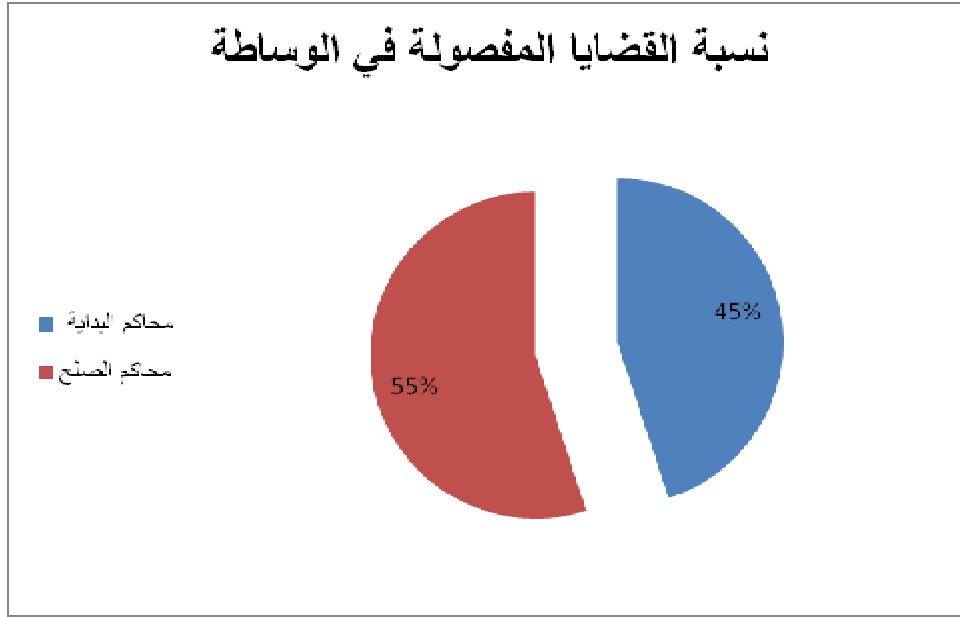
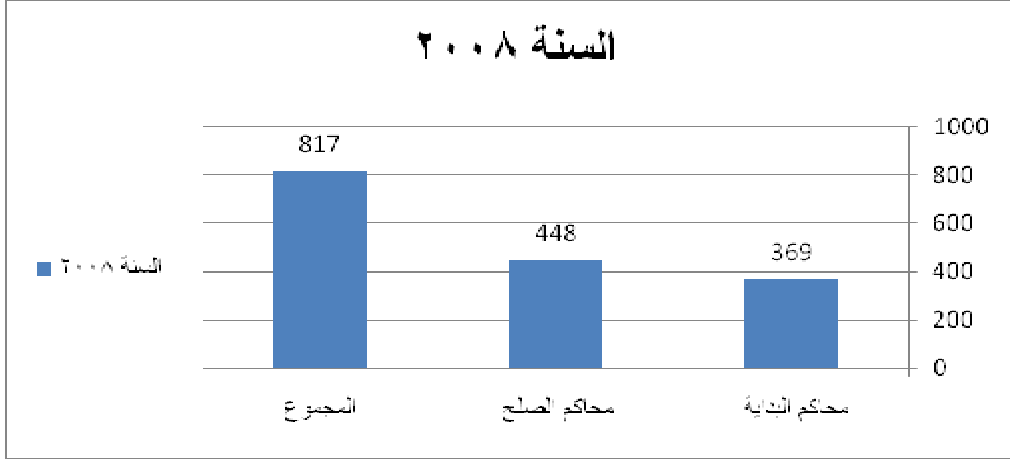
### فصل إدارة الوساطة في القضايا البدائية والصلحية لعام 2007.

النسبة إلى المجموع	السنة 2007	المحكمة
%34	119	محاكم البدائية
%66	227	محاكم الصلح
%100	346	المجموع



فصل إدارة الوساطة في القضايا البدائية والصلحية لعام 2008.

النسبة إلى المجموع	السنة 2008	المحكمة
%45	369	محاكم البدائية
%55	448	محاكم الصلح
%100	817	المجموع



مقارنة بين نسب الفصل في سنة 2007 و 2008 :

النسبة إلى المجموع في 2008	سنة 2008	النسبة إلى المجموع في 2007	سنة 2007	المحكمة
%45	369	%34	119	محاكم البدائية
%55	448	%66	227	محاكم الصلح
%100	817	%100	346	المجموع

اما فيما يتعلق بالتسوية ، تظهر المقارنة بين معدلات التسوية فيما بين عام 2007 و عام 2008 صورة مختلفة بعض الشيء. فخلال عام 2007 تم تسوية 256 قضية بمعدل 74%. أما في عام 2008 فقد تم تسوية 481 قضية و بمعدل 59% . و رغم ان هناك انخفاضا بمعدل تسوية الدعاوى خلال عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007. الا انه يلاحظ ارتفاعا بعدد الدعاوى التي تم تسويتها خلال عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007.

وقد بلغ إجمالي القضايا التي تم تسويتها لدى إدارة الوساطة في محكمة بداية عمان في قصر العدل منذ تأسيسها في ( حزيران 2006 و حتى كانون اول 2008 ) 825 قضية وبمعدل تسوية إجمالي 68%.

#### مقارنة بين 2007 و 2008 :

##### التسوية

المحكمة	سنة 2007	نسبة سنة 2007	سنة 2008	نسبة سنة 2008
محاكم البداية	79	66%	164	44%
محاكم الصلح	177	78%	317	71%
المجمل	256	74%	481	59%

\* النسبة المئوية – نسبة التسوية لنسبة الفصل في كل محكمة

تحليلات تفصيلية أكثر لسنة 2007 و 2008 للحلول و التسوية على النحو التالي :

القضايا المفصلة شهرياً من شهر كانون الثاني 2007 و حتى كانون الأول 2007

اجمالي القضايا التي لم يتم تسويتها لكلا المحكمتين	اجمالي القضايا التي تم تسويتها لكلا المحكمتين	إجمالي القضايا المفصلة لكلا المحكمتين	محكمة الصلح			محكمة البداية			2007
			إجمالي القضايا المفصلة لمحكمة الصلح	عدم التسوية	التسوية	إجمالي القضايا المفصلة لمحكمة البداية	عدم التسوية	التسوية	
13	29	42	32	9	23	10	4	6	كانون ثاني
12	36	48	40	10	30	8	2	6	شباط
13	26	39	28	7	21	11	6	5	اذار
7	17	24	17	5	12	7	2	5	نيسان
6	24	30	22	3	19	8	3	5	ايار
3	9	12	4	0	4	8	3	5	حزيران
8	13	21	9	3	6	12	5	7	تموز
0	0	0	0	0	0	0	0	0	اب
4	31	35	23	3	20	12	1	11	ايلول
8	19	27	13	3	10	14	5	9	تشرين اول
9	21	30	18	5	13	12	4	8	تشرين ثاني
7	31	38	21	2	19	17	5	12	كانون اول
90	256	346	227	50	177	119	40	79	الاجمالي لعام 2007

القضايا المفصولة شهرياً من شهر كانون الثاني 2008 و حتى كانون الأول 2008

اجمالي القضايا التي لم يتم تسويتها لكلا المحكمتين	اجمالي القضايا التي تم تسويتها لكلا المحكمتين	إجمالي القضايا المفصولة لكلا المحكمتين	محكمة الصلح			محكمة البداية			2008
			إجمالي القضايا المفصولة لمحكمة الصلح	عدم التسوية	التسوية	إجمالي القضايا المفصولة لمحكمة البداية	عدم التسوية	التسوية	
16	30	46	19	3	16	27	13	14	كانون ثاني
20	41	61	26	5	21	35	15	20	شباط
38	38	76	32	10	22	44	28	16	اذار
27	49	76	50	10	40	26	17	9	نيسان
32	53	85	61	15	46	24	17	7	ايار
45	39	84	46	19	27	38	26	12	حزيران
42	33	75	39	18	21	36	24	12	تموز
3	7	10	4	0	4	6	3	3	اب
14	16	30	13	2	11	17	12	5	ايلول
34	58	92	53	12	41	39	22	17	تشرين اول
41	82	123	72	26	46	51	15	36	تشرين ثاني
24	35	59	33	11	22	26	13	13	كانون اول
336	481	817	448	131	317	369	205	164	الاجمالي لعام 2008

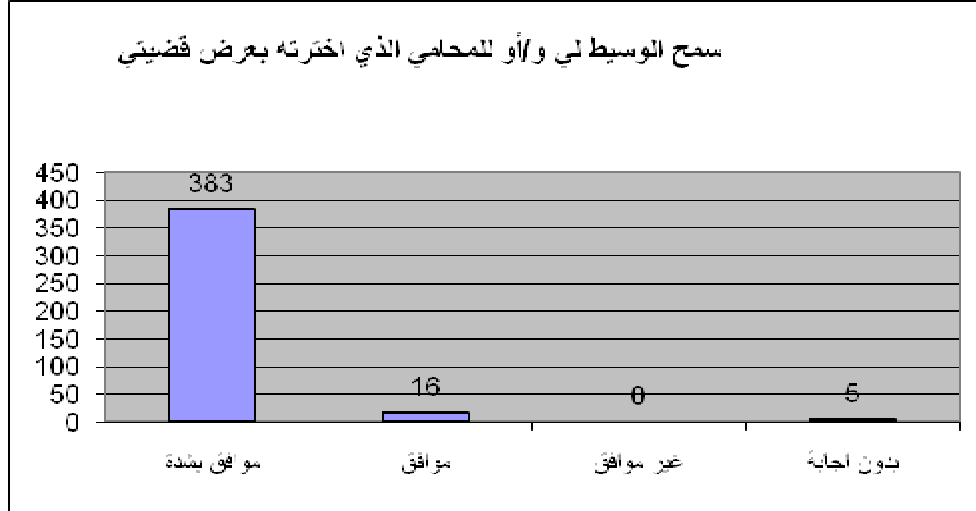
مدى مساهمة برنامج الوساطة بتخفيف العبء عن محكمة بداية عمان:  
يعد تخفيف العبء عن المحاكم من الاهداف الرئيسية لتبني نظام الوساطة في الاردن، وبين الجدول التالي اثر برنامج الوساطة في تخفيف العبء عن محكمة بداية عمان من حيث اجمالي الدعاوى البدائية و الصلحية التي وردت الى محكمة بداية عمان خلال عام 2008 و معدل الدعاوى المحالة الى الوساطة و معدل الدعاوى التي تم فصلها و التي تم تسويتها بالنسبة الى الوارد الاجمالي للمحكمة

المحكمة	إجمالي قضايا محكمة الصلح و إدارة الدعوى	إجمالي القضايا المحالة إلى الوساطة	إجمالي القضايا المفصولة	اجمالي القضايا التي تم تسويتها	معدل الإحالة	معدل الفصل	معدل التسوية
بداية عمان	18107	873	817	481	5%	5%	3%

### ج. مدى رضا المشاركين:

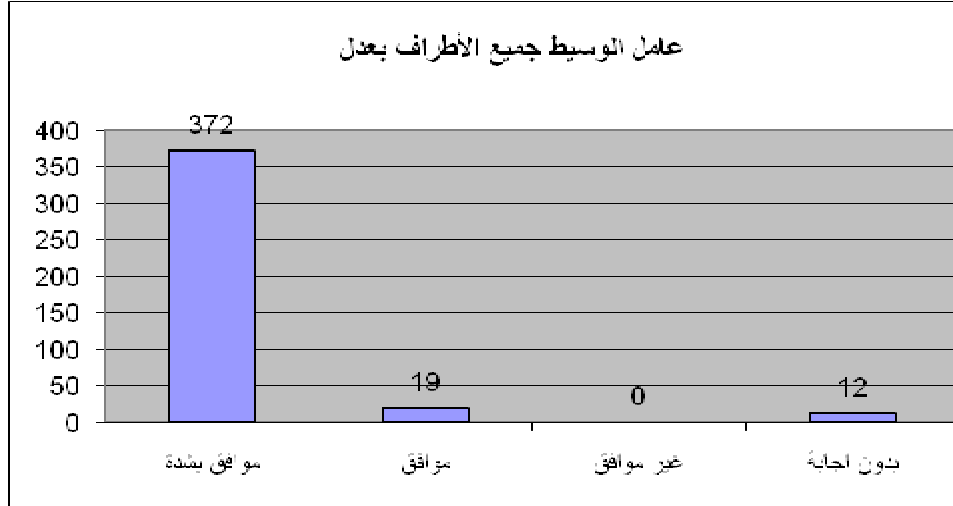
كان رضا المشاركين فيما يتعلق ببرنامج الوساطة مرتفعاً على كلا المستويين، مستوى أداء الوطاء و مستوى إجراءات الوساطة خلال فترة 12 شهرا. إن لمحة تصورية عن بعض الإحصائيات من 403 من المشاركين في عملية الوساطة الذين قاموا بتعبئة استبيانات الخروج لعامين على التوالي ، تفصح عن معدلات رضا متطابقة بين العامين الأول و الثاني . ففيما يتعلق بسلوك الوسيط وعملية الوساطة أبدى المشاركون تقديرا عاليا من الرضا حول سلوك الوسيط (95%)، وعن عملية الوساطة (75%) .

الرسم البياني (1) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط سمح للمشارك في عملية الوساطة أو وكيله عرض وجهة نظره كاملة.



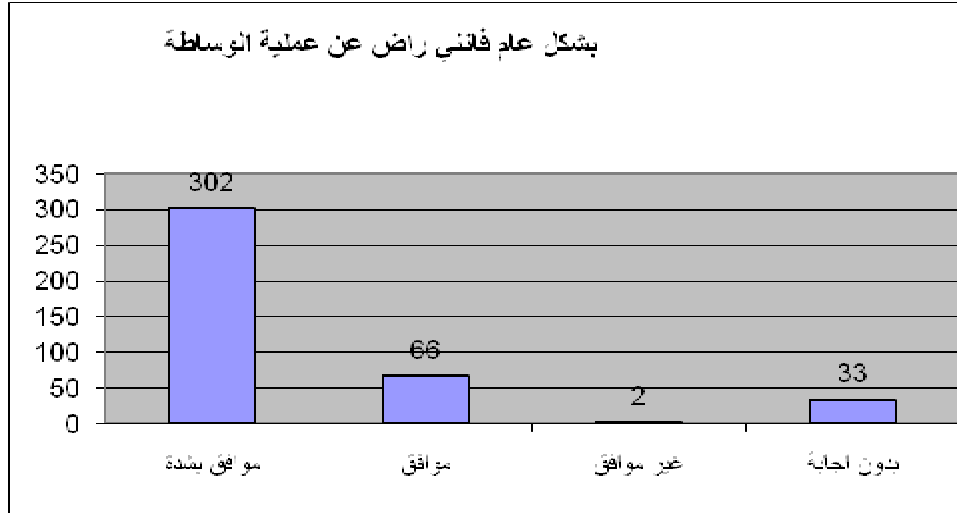
- 95% شعروا أن الوسيط أتاح للأطراف التمثيل الكلي لإيضاح و بيان وجهة نظرهم
- 1% دون إجابة

الرسم البياني (2) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد عامل جميع الأطراف بعدالة



- 92% يعتقدون بأن الوطاء يعاملون الجميع بشكل عادل
- 3% دون إجابة

الرسم البياني ( 3 ) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الطرف الذي عبأ الاستبيان راضٍ بشكل عام عن عملية الوساطة



- 75 % كانوا راضين عن عملية الوساطة
- 8 % لا إجابة
- 0.5 % لم يكونوا راضين عن عملية الوساطة

تلخيصاً لما سبق، تظهر بيانات ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان (قصر العدل) ما يلي :-

### 1- ارتفاعاً ملحوظاً في عدد القضايا المحالة إلى الوساطة .

و بالنظر إلى أن عدد القضايا المحالة إلى الوساطة شكلت تحدياً خلال العام الأول من التقييم، فإن هذا العدد بازدياد مطرد، و يبشر هذا المؤشر الايجابي بإستمرارية نمو الوساطة. التفسيرات المحتملة لهذا التحسن تشمل :

- زيادة الوعي حول الوساطة و فوائدها من جانب القطاع العام و أوساط المجتمع القانوني و يعزى ذلك إلى ورشات التوعية التي تم عقدها للمحامين و القضاة و مجتمع الأعمال التجارية و غيرها من جهود التوعية الملموسة.
- تعيين ثمانية قضاة و ساطة إضافيين بدوام جزئي، مما يتيح للأطراف خيارات أكثر لانتقاء الوسيط .
- المتابعة و التشجيع المستمر من رئيس المحكمة لقضاة الإحالة .
- فعالية دور قضاة ادارة الدعوى المدنية في تشجيع استخدام الوساطة و اختيار القضايا الملائمة لاحتالها إلى للوساطة و دورهم في توعية المحامين باهمية و فوائد الوساطة.

2- زيادة كبيرة في معدل القضايا التي تم فصلها من خلال الوساطة . و مما لا شك فيه أن تعيين ثمانية وسطاء قضائيين إضافيين، حتى و إن كانوا على أساس الدوام الجزئي ، ساهم في زيادة عدد القضايا المفصلة. دعم هذا المؤشر الايجابي النتيجة بأن الوساطة تساعد في تقليص و تخفيف العبء عن المحاكم.

3- هناك استمرار في ارتفاع معدل الرضا من المشاركين في الوساطة فيما يتعلق بإجراءات عملية الوساطة و الوسطاء أنفسهم.

4- كان هناك انخفاض ضئيل في المعدل الإجمالي للقضايا التي تم تسويتها. أشارت البيانات إلى أن الانخفاض في نسب التسوية كان في القضايا المحالة من قبل محكمة البداية ، حيث انخفض المعدل من 58% خلال السنة الأولى من البرنامج إلى 51% خلال السنة الثانية من البرنامج. و باحتساب معدلات التسوية في القضايا المحالة من قبل محكمة البداية على اساس عام 2007 بالمقارنة مع عام 2008 فقد بلغت نسبة التسوية خلال عام 2007 66% في حين انخفضت هذه النسبة خلال عام 2008 إلى 44%، اما بالنسبة إلى محاكم الصلح فنلاحظ ان نسبة

التسوية خلال عام 2007 79% في حين انخفضت هذه النسبة خلال عام 2008 الى 71%. من ضمن الاسباب المحتملة لهذا التباين في النسب و اختلافها ارتفاعا و انخفاضاً في كلا المحكمتين هو عدم وجود أطراف حقيقة مشاركة في جلسات الوساطة. فحالياً لا يتطلب قانون الوساطة حضور الأطراف. وقد أفاد الوسطاء القضائيون أن معظم جلسات الوساطة أجريت بحضور المحامين فقط، رغم أن الوسطاء شددوا على أهمية حضور الأطراف لجلسات الوساطة. و لمعالجة هذا الموضوع، أوصت اللجنة التوجيهية للوساطة بتعديل قانون الوساطة بحيث يجعل حضور الأطراف إلزامياً.

عامل آخر من المحتمل أن يكون سبباً في انخفاض معدل التسوية في عام 2008 هو زيادة عبء العمل على الوسطاء القضائيين و اللذين في الوقت الراهن لديهم عدد كبير من القضايا الموضوعية من غير قضايا الوساطة بالإضافة إلى قضايا الوساطة. مما يشير إلى أن هناك القليل من الوقت و الاهتمام المخصصين للوساطة عما كانا في الماضي<sup>1</sup>. و تجدر الإشارة الى انه خلال عام 2007 تم تكليف الوسيطيين القضائيين المسميين كقضاة وساطة متفرغين للعمل لدى ادارة الوساطة باعمال اضافية بالإضافة الى عملهم كوسطاء مما اثر بشكل كبير على الوقت المخصص من قبلهما لممارسة اعمال الوساطة بالنظر للاعباء الاضافية الاخرى، و قد ادى اتخاذ رئيس محكمة بداية عمان قراراً بتفريغهما للعمل في الوساطة خلال عام 2008 الى تحسن ملحوظ في انجاز ادارة الوساطة من حيث الفصل. اضافة الى ذلك فقد ساهم تفريغهما للعمل بالوساطة الى قيامهما بتخصيص جزء من وقتهم لعقد جلسات عمل توعوية لقضاة الصلح و ادارة الدعوى المدنية داخل المحكمة حول اهمية الوساطة و فوائدها مما اثر بشكل ايجابي على معدل الدعاوى المحالة الى الوساطة.

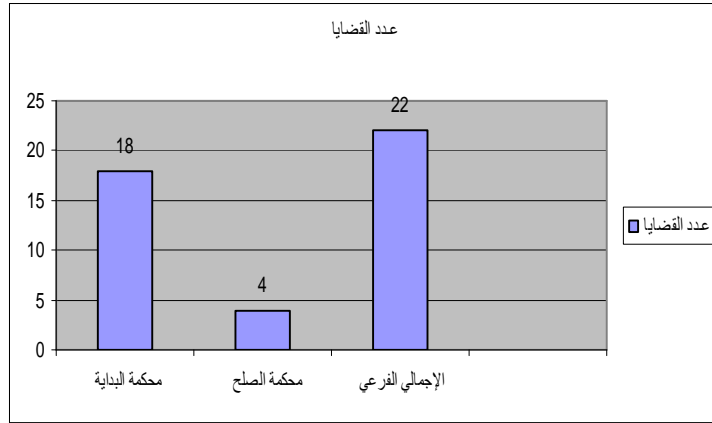
## II . إحصائيات و تحليلات لإدارات الوساطة الجديدة لدى محاكم البداية في شمال وجنوب وغرب وشرق عمان أ. القضايا المحالة

### (1) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية شمال عمان

من 2008/7/1 الى 2008/12/31

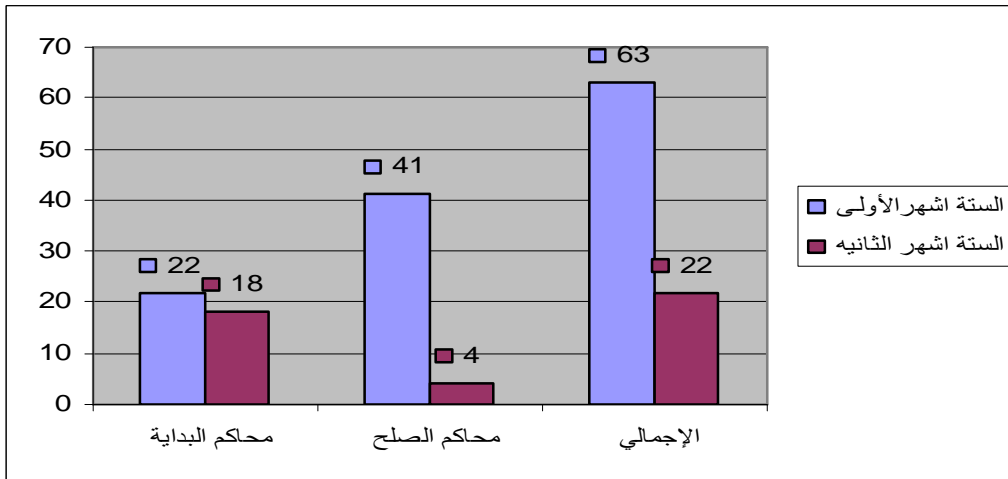
النسبة المئوية من الإجمالي الفرعي لمجمل القضايا المحالة لإدارات الوساطة الحديثة	النسبة المئوية إلى الإجمالي	عدد القضايا	المحكمة
	82%	18	محكمة البداية
	18%	4	محكمة الصلح
29%	100%	22	الإجمالي الفرعي

<sup>1</sup> لمصلحة البرنامج يجب أن يكون هناك آلية لتعقب عبء القضايا الموضوعية التي ينظرها الوسطاء القضائيون بالإضافة إلى عملهم كوسطاء و / أو الوقت الذي تستغرقه الوساطة في كل قضية. و في سبيل ذلك فقد عملت وزارة العدل بالتعاون مع مشروع سيادة القانون على حوسبة اجراءات الوساطة، و يجري العمل حالياً على تجربة و تفعيل هذا النظام من خلال تفعيل نظام ميزان 2 في كافة ادارات الوساطة بالمحاكم.



مقارنه بين السنة أشهر الأولى والسنة أشهر الثانية  
للقضايا المحالة.....

النسبة المنوية لأجمالي السنة	النسبة المنوية للسنة أشهر الثانية	النسبة المنوية للسنة أشهر الأولى	إجمالي القضايا	السنة أشهر الثانية	السنة أشهر الأولى	
%43	%40	%60	45	18	27	محاكم الابتدائية
%57	%7	%93	59	4	55	محاكم الصلح
%100	%21	%79	104	22	82	الإجمالي

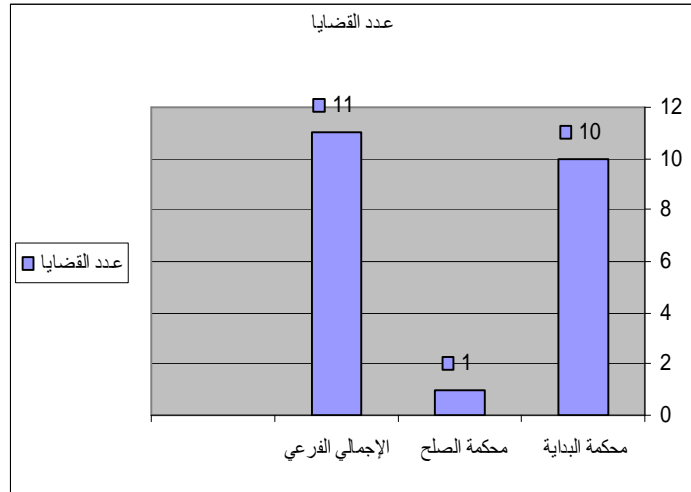


يعكس التقييم الاولي لفترة السنة اشهر الاولى من البرنامج في تلك المحكمة متوسط احالة الدعاوى الى الوساطة بمعدل 14 دعوى في الشهر. بينما متوسط معدل الدعاوى المحالة لفترة السنة اشهر التالية بمعدل 2 دعوى في الشهر. و يظهر هذا المؤشر تراجعاً ملحوظاً بمعدل القضايا المحالة الى الوساطة خلال السنة اشهر التالية من البرنامج.

(2) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية جنوب عمان

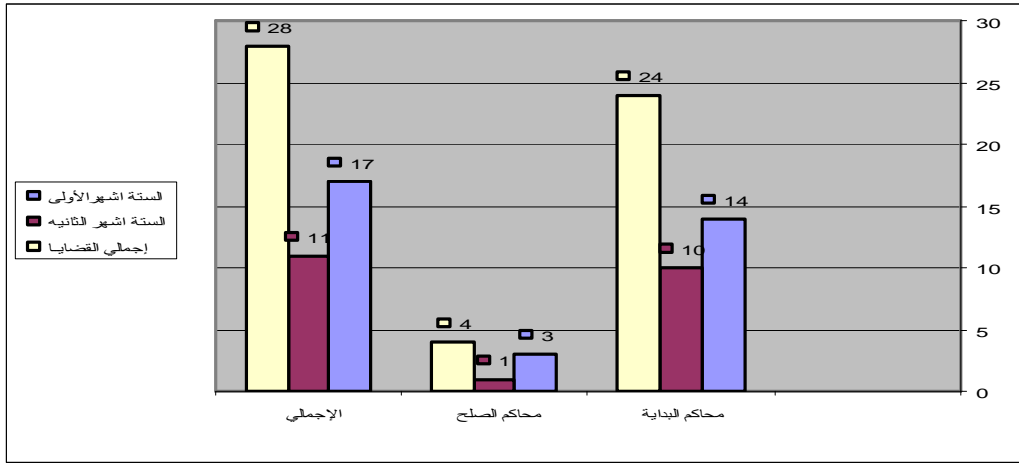
القضايا المحالة الى ادارة الوساطة الجديدة من 2008/7/1 الى 2008/12/31

المحكمة	عدد القضايا	النسبة المئوية إلى الإجمالي	النسبة المئوية من الإجمالي الفرعي لمجمل القضايا المحالة لادارات الوساطة الحديثة
محكمة البداية	10	%91	
محكمة الصلح	1	%9	
الإجمالي الفرعي	11	%100	%14



مقارنه بين السنة الأولى والسنة أشهر الثانية للقضايا المحالة.....

النسبة المئوية للسنة الإجمالي	النسبة المئوية للسنة الثانية	النسبة المئوية للسنة الأولى	إجمالي القضايا	السنة اشهر الثانيه	السنة اشهر الأولى	
%86	%42	%58	24	10	14	محاكم البداية
%14	%25	%75	4	1	3	محاكم الصلح
%100	%39	%61	28	11	17	الإجمالي

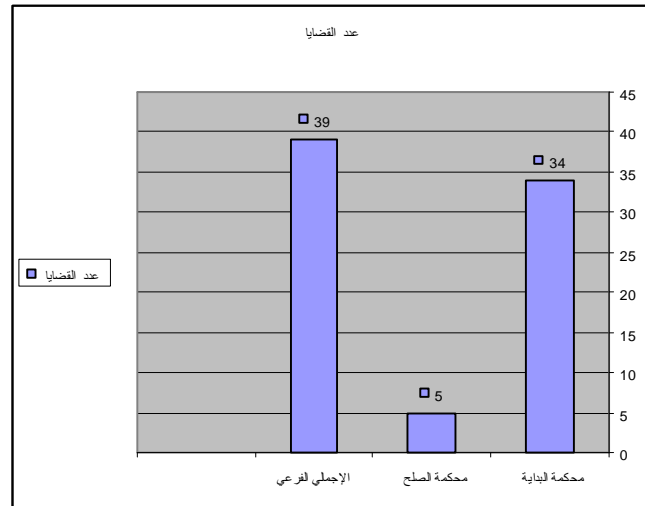


يعكس التقييم الاولي لفترة الستة اشهر الاولي من البرنامج في تلك المحكمة متوسط احالة الدعاوى الى الوساطة بمعدل تقريبي 2,8 دعوى في الشهر. و انخفض هذا المعدل بالنسبة لمعدل الدعاوى المحالة لفترة الستة اشهر التالية بمعدل 1,8 دعوى في الشهر. و يظهر هذا المؤشر السلبي انخفاضا ملحوظا بمعدل القضايا المحالة الى الوساطة في تلك المحكمة.

### (3) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية غرب عمان

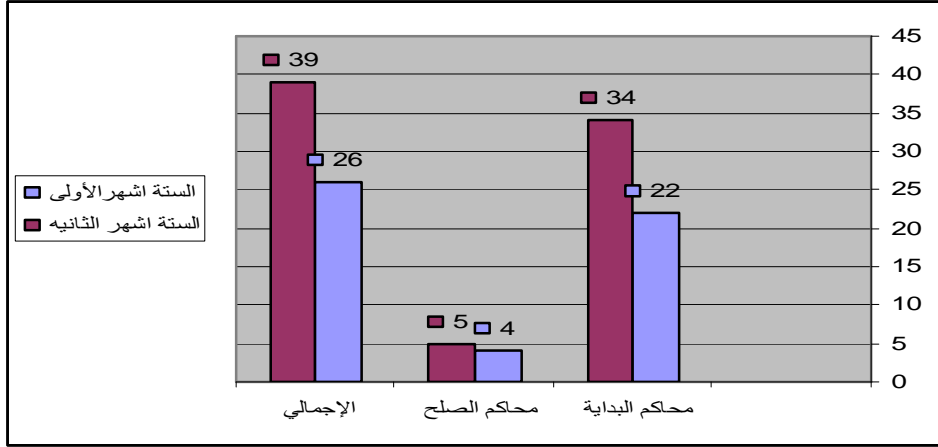
القضايا المحالة الى ادارة الوساطة الجديدة من 2008/7/1 الى 2008/12/31

النسبة المئوية من القضايا المحالة لادارات الوساطة الحديثة	النسبة المئوية إلى إجمالي القضايا	عدد القضايا	القيمة
87%	100%	34	مئة البداية
13%		5	مئة
51%		39	مئة



مقارنه بين الستة أشهر الأولى والستة أشهر الثانية  
للقضايا المحالة.....

النسبة المئوية لاجمالي السنة	النسبة المئوية للسنة اشهر الثانية	النسبة المئوية للسنة اشهر الاولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	
%86	%61	%39	56	34	22	محاكم البداية
%14	%56	%44	9	5	4	محاكم الصلح
%100	%60	%40	65	39	26	الإجمالي

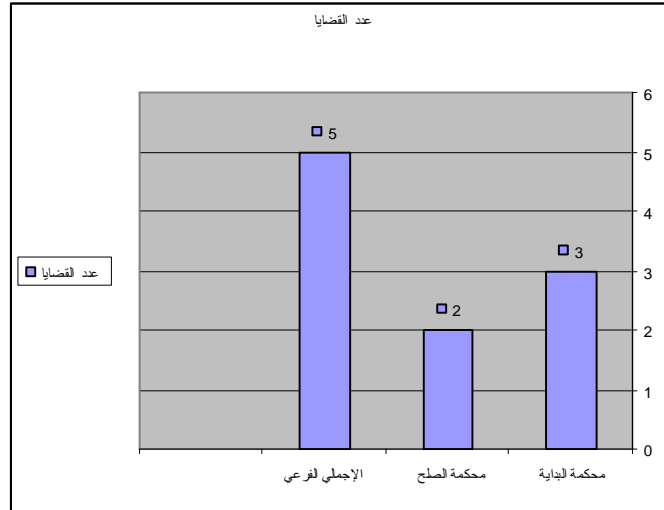


يعكس التقييم الاولي لفترة الستة اشهر الاولى من البرنامج في تلك المحكمة متوسط حالة الدعاوى الى الوساطة بمعدل 3,7 دعوى في الشهر. بينما متوسط معدل الدعاوى المحالة لفترة الستة اشهر التالية بمعدل 6.5 دعوى في الشهر. و يظهر هذا المؤشر و رغم انخفاضه تحسنا نسبيا بمعدل القضايا المحالة الى الوساطة خلال الستة اشهر التالية من البرنامج.

(4) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية شرق عمان

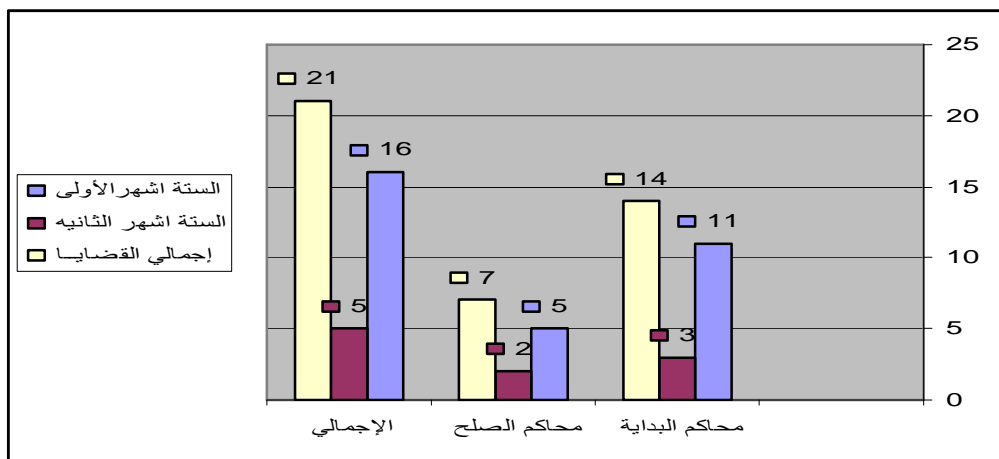
القضايا المحالة الى ادارة الوساطة الجديدة من 2008/7/1 الى 2008/12/31

النسبة المئوية من الإجمالي الفرعي لمجمل القضايا المحالة لادارات الوساطة الحديثة	النسبة المئوية إلى الإجمالي	عدد القضايا	المحكمة
	%60	3	محكمة البداية
	%40	2	محكمة الصلح
%6	%100	5	الإجمالي الفرعي



مقارنه بين الستة أشهر الأولى والستة أشهر الثانية  
للقضايا المحالة.....

النسبة المنوية	النسبة المنوية للسنة للسنة الثانية	النسبة المنوية للسنة الأولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	
%67	%21	%79	14	3	11	محاكم البداية
%33	%29	%71	7	2	5	محاكم الصلح
%100	%24	%76	21	5	16	الإجمالي

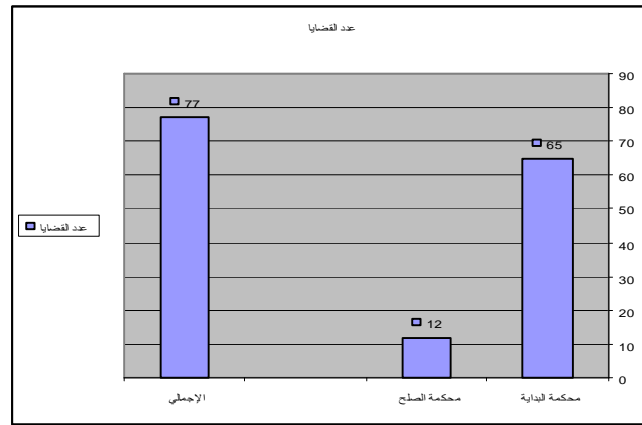


يعكس التقييم الاولي لفترة الستة اشهر الاولى من البرنامج في تلك المحكمة متوسط احالة الدعاوى الى الوساطة بمعدل 2,6 دعوى في الشهر. بينما متوسط معدل الدعاوى المحالة لفترة الستة اشهر التالية بمعدل 0,8 دعوى في الشهر. و يظهر هذا المؤشر تراجع ملحوظا بمعدل القضايا المحالة الى الوساطة خلال الستة اشهر التالية من البرنامج.

( إجمالي القضايا المحالة إلى إدارات الوساطة الجديدة )

من 2008/7/1 إلى 2008/12/31

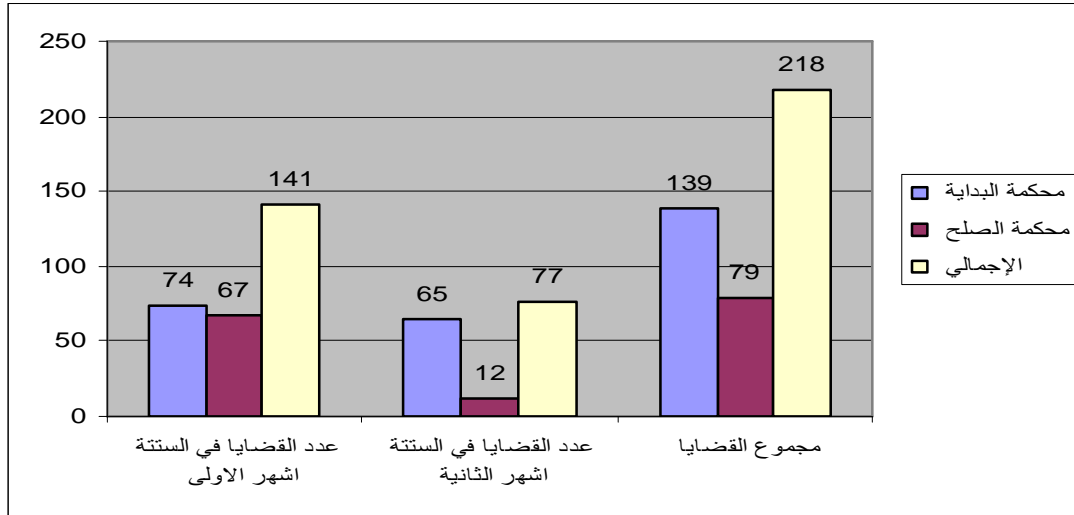
النسبة المئوية إلى الإجمالي	عدد القضايا	كمية
%84	65	مكة البداية
%16	12	مكة الصلح
%100	77	بالي



مقارنه بين الستة أشهر الأولى والستة أشهر الثانية لإجمالي القضايا المحوله إلى إدارات الوساطة الجديدة

.....

النسبة المئوية للإجمالي	النسبة المئوية للستة أشهر الثانية	النسبة المئوية للستة أشهر الأولى	مجموع القضايا	عدد القضايا في الستة أشهر الثانية	عدد القضايا في الستة أشهر الأولى	
%64	%47	%53	139	65	74	محكمة البداية
%36	%15	%85	79	12	67	محكمة الصلح
%100	%35	%65	218	77	141	الإجمالي



المحكمة	الوارد	معدل الاحالة
ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان	343	29
ادارات الوساطة لدى محاكم البداية في شمال ، شرق ، غرب ، جنوب عمان	218	18

بمقارنة هذه الإحصائيات بإحصائيات إدارة مركز الوساطة لدى محكمة بداية عمان خلال السنة الأولى من برنامج الوساطة، فإن معدل عدد القضايا المحالة إلى الوساطة في المحاكم الأربعة خلال السنة الأولى من تطبيق البرنامج في تلك المحاكم بالمقارنة مع ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان منخفض نسبياً. كما أن التقدم في برنامج الوساطة في كل محكمة من المحاكم التي أنشأت فيها حديثاً إدارة الوساطة في أول سنة له يختلف في مقارنته بالتقدم المحرز في إدارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان في قصر العدل خلال فترة انطلاقه علاوة على ذلك، فإن إجمالي الإحصائيات من المحاكم الجديدة أدناه تشمل كلا من محاكم الصلح وإدارة الدعوى. وإذا ألقينا نظرة على هذه المجموعات منفردة ( كل على حدا ) فإن عدد الإحالات من قضاة الصلح في المحاكم الثلاثة ( جنوب، شرق و غرب ) منخفضة بشكل خاص فيها وقد اظهرت الاحصائيات انخفاضا ملحوظا بمعدل القضايا المحالة من قبل محكمة الصلح لدى محكمة بداية شمال عمان خلال الستة اشهر التالية من البرنامج المطبق بتلك المحكمة.

و من الجدير الإشارة هنا إلى مسألة حجم العمل في كل محكمة. و يبين الجدول أدناه عدد القضايا ( إدارة الدعوى و الصلح ) وعدد ونسبة المحال منها إلى إدارة الوساطة في كل محكمة خلال الفترة من كانون ثاني و حتى كانون اول 2008، و جدول آخر يبين القضايا في محكمة بداية عمان في قصر العدل وعدد ونسبة المحال منها إلى الوساطة للسنة الأولى ( من حزيران 2006 و حتى ايار 2007 ).

المحكمة	إجمالي قضايا محكمة الصلح و إدارة الدعوى	إجمالي القضايا المحالة إلى الوساطة	معدل الإحالة
---------	---	------------------------------------	--------------

1,8%	104	5915	بداية شمال عمان
0,9%	28	3142	بداية جنوب عمان
1,8%	65	3535	بداية غرب عمان
0,6%	21	3351	بداية شرق عمان
1,4%	218	15943	الإجمالي

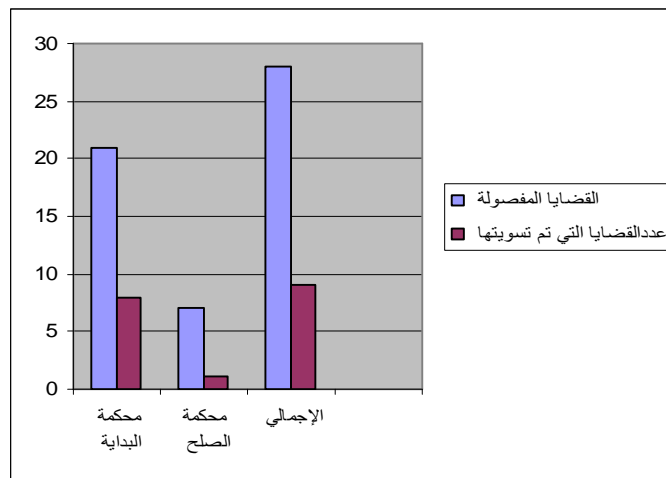
المحكمة	إجمالي قضايا محكمة الصلح و إدارة الدعوى	إجمالي القضايا المحالة إلى الوساطة	معدل الإحالة
بداية عمان	14766	343	2,3%

و رغم أن عدد القضايا المحالة إلى الوساطة في إدارات الوساطة المنشأة في محاكم البداية في شمال وجنوب وشرق وغرب عمان تعد تحدياً، فإنه لمن الجدير بالذكر أن نسبة إجمالي القضايا المحالة إلى الوساطة مقارنة بعدد القضايا المرفوعة ( إدارة الدعوى و الصلح) في جميع المحاكم متقاربة للنسبة في قصر العدل خلال السنة الأولى لبرنامج الوساطة و ان كانتا ما تزالان دون النسبة المأمولة.

### ب. الفصل و التسوية (1) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية شمال عمان

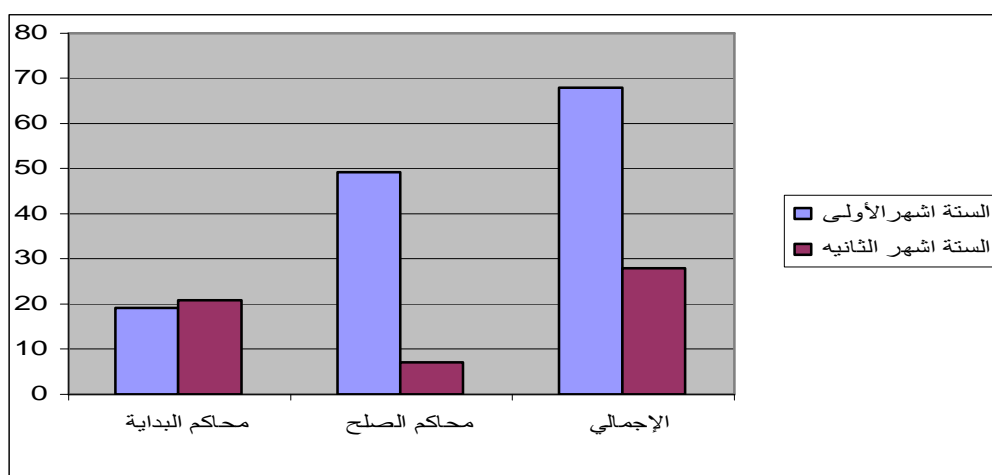
من 2008/7/1 الى 2008/12/31

المحكمة	القضايا المفصولة	عدد القضايا التي تم تسويتها	% المعدل
محكمة البداية	21	8	38%
محكمة الصلح	7	1	14%
الإجمالي	28	9	32%



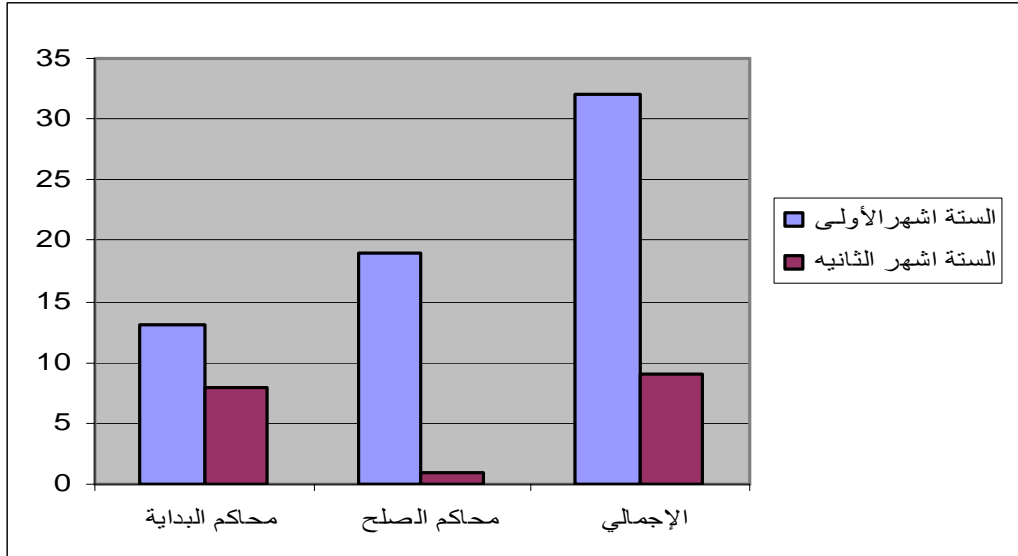
مقارنة بين فصل الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية .....

النسبة المنوية لاجمالي السنة	النسبة المنوية للسنة اشهر الثانية	النسبة المنوية للسنة اشهر الاولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	
%42	%52	%48	40	21	19	محاكم البداية
%58	%13	%87	56	7	49	محاكم الصلح
%100	%29	%71	96	28	68	الإجمالي



مقارنة بين تسوية الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية.....

النسبة المنوية لاجمالي السنة	النسبة المنوية للسنة اشهر الثانية	النسبة المنوية للسنة اشهر الاولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	
%51	%38	%62	21	8	13	محاكم البداية
%49	%5	%95	20	1	19	محاكم الصلح
%100	%22	%78	41	9	32	الإجمالي

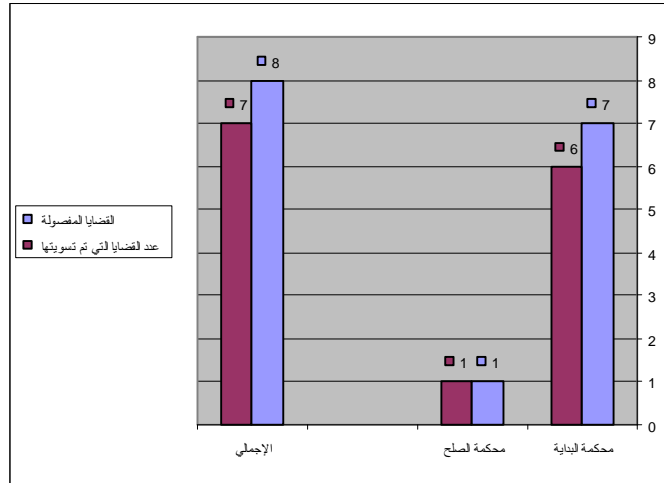


كان مستوى انتهاء و تسوية الدعاوى المحالة الى الوساطة مشجعا في التقييم للستة اشهر الاولى حيث تم انتهاء 68 دعوى و بمعدل فصل 11 دعاوى شهريا و نسبة تسوية 47% . اما خلال فترة الستة اشهر التالية فيلاحظ تراجع بمعدل القضايا المفصولة التي بلغت 5 دعاوى شهريا و كذلك بنسبة تسوية الدعاوى و التي انخفضت الى 32%.

## (2) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية جنوب عمان

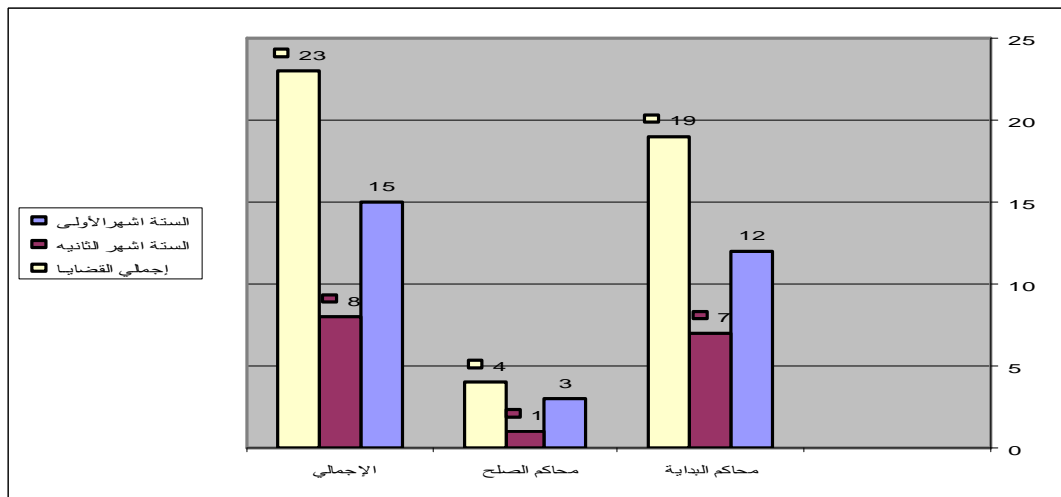
من 208\7\1 الى 2008\12\31.....

المحكمة	القضايا المفصولة	عدد القضايا التي تم تسويتها	% المعدل
محكمة البداية	7	6	86%
محكمة الصلح	1	1	100%
الإجمالي	8	7	88%



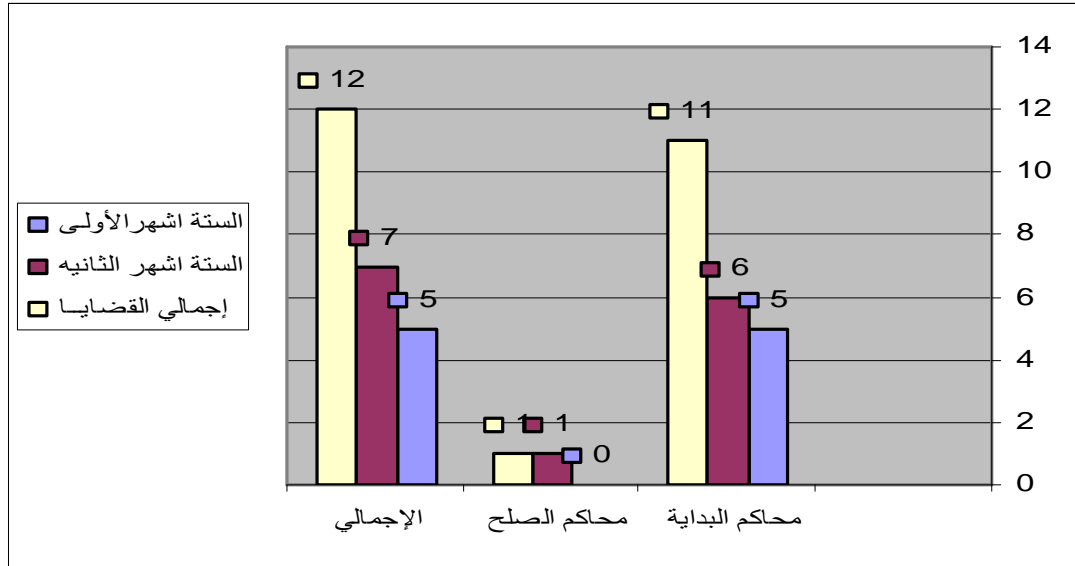
..... مقارنة بين فصل الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية

النسبة المئوية السنوية الاجمالي	النسبة المئوية للستة اشهر الثانيه	النسبة المئوية للستة اشهر الاولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانيه	الستة اشهر الأولى	
%83	%43	%63	19	7	12	محاكم البداية
%17	%25	%75	4	1	3	محاكم الصلح
%100	%35	%65	23	8	15	الإجمالي



مقارنة بين تسوية الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية.....

النسبة المئوية لإجمالي السنة	النسبة المئوية للسنة اشهر الثانية	النسبة المئوية	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	المحكمة
%92	%55	%45	11	6	5	محاكم البداية
%8	%100	%0	1	1	0	محاكم الصلح
%100	%58	%42	12	7	5	الإجمالي

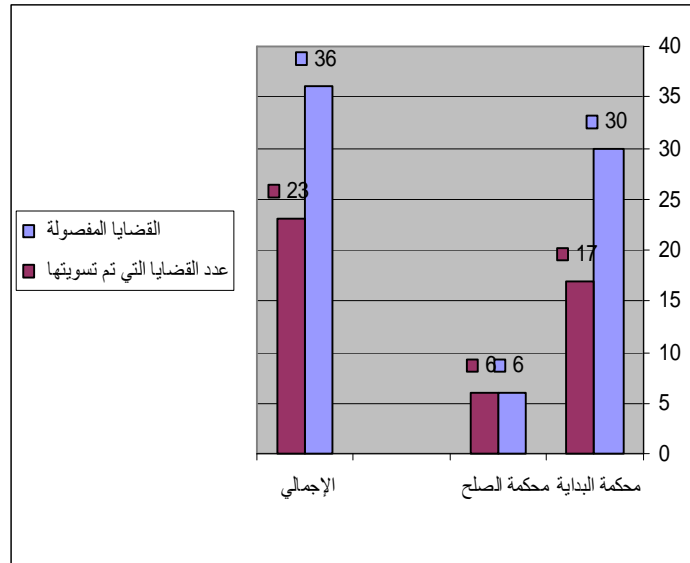


كان مستوى انتهاء و تسوية الدعاوى المحالة الى الوساطة منخفضا في التقييم للستة اشهر الاولى حيث تم انتهاء 15 دعوى و بمعدل فصل 3 دعاوى شهريا و نسبة تسوية 33% . اما خلال فترة الستة اشهر التالية فيلاحظ تراجعا بمعدل القضايا المفصولة التي بلغت 1 دعوى شهريا الا ان نسبة تسوية الدعاوى ارتفعت بشكل ملحوظ الى 88%.

(3) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية غرب عمان

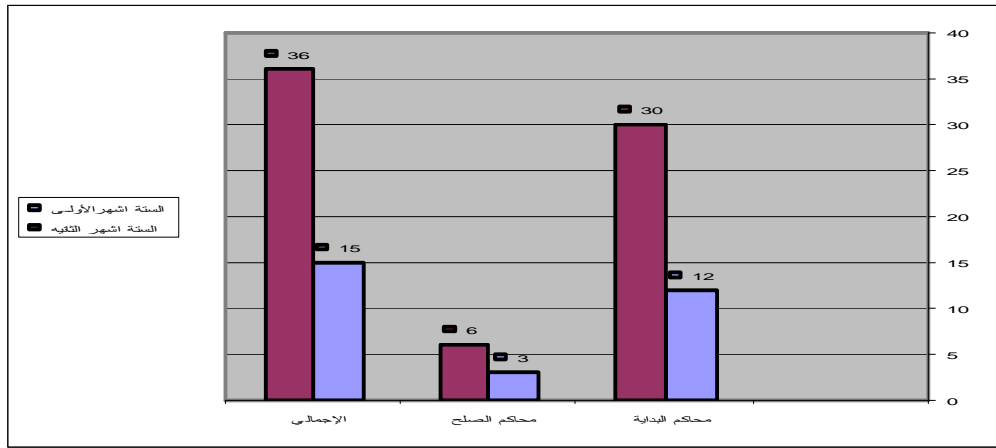
من 208\7\1 الى 2008\12\31.....

المحكمة	القضايا المفصولة	عدد القضايا التي تم تسويتها	% المعدل
محكمة البداية	30	17	%57
محكمة الصلح	6	6	%100
الإجمالي	36	23	%64



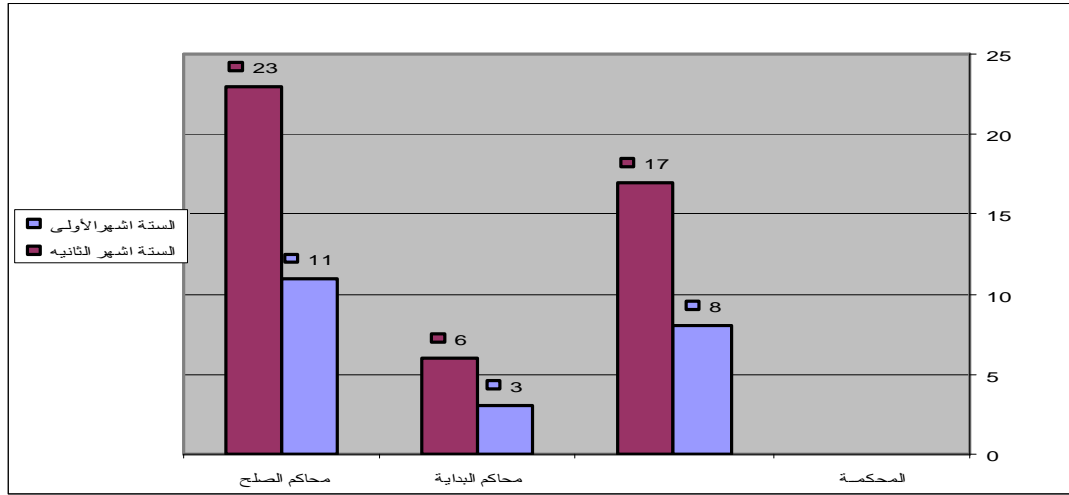
مقارنة بين فصل الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية .....

النسبة المئوية لاجمالي السنة	النسبة المئوية للسنة اشهر الثانية	النسبة المئوية للسنة اشهر الأولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	
%82	%71	%29	42	30	12	محاكم البداية
%18	%67	%33	9	6	3	محاكم الصلح
%100	%71	%29	51	36	15	الإجمالي



مقارنة بين تسوية الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية .....

النسبة المئوية لاجمالي السنة	النسبة المئوية للسنة اشهر الثانية	النسبة المئوية للسنة اشهر الأولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانية	الستة اشهر الأولى	
%74	%68	%32	25	17	8	محاكم البداية
%26	%67	%33	9	6	3	محاكم الصلح
%100	%68	%32	34	23	11	الإجمالي

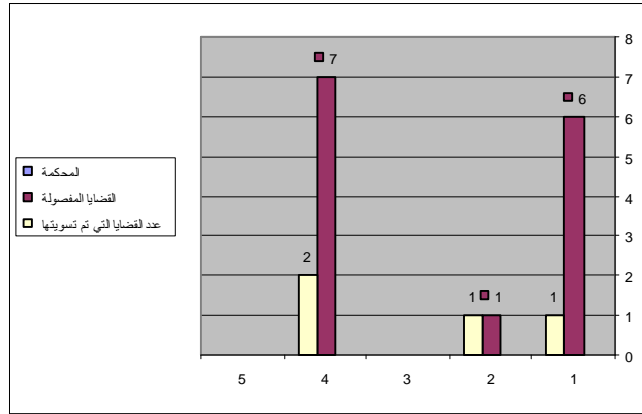


كان مستوى انتهاء و تسوية الدعاوى المحالة الى الوساطة منخفضا في التقييم للستة اشهر الاولى حيث تم انتهاء 15 دعوى و بمعدل فصل 3 دعاوى شهريا و نسبة تسوية مشجعة 73% . اما خلال فترة الستة اشهر التالية فيلاحظ ارتفاعا بمعدل القضايا المفصولة التي بلغت 6 دعوى شهريا الا ان نسبة تسوية الدعاوى انخفضت بشكل نسبي الى 64%.

#### (4) إدارة الوساطة لدى محكمة بداية شرق عمان

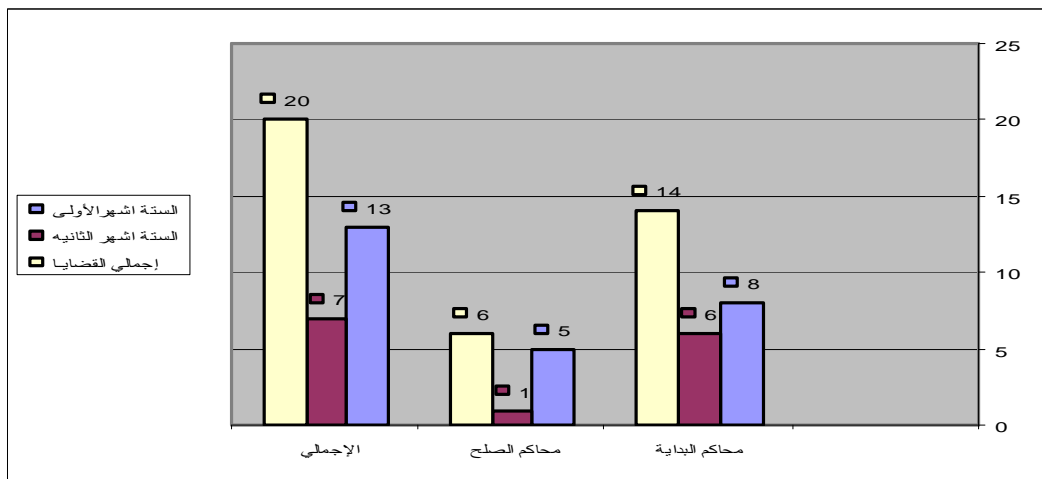
من 2008/7/1 الى 2008/12/31

المحكمة	القضايا المفصولة	عدد القضايا التي تم تسويتها	% المعدل
محكمة البداية	6	1	17%
محكمة الصلح	1	1	100%
الإجمالي	7	2	29%



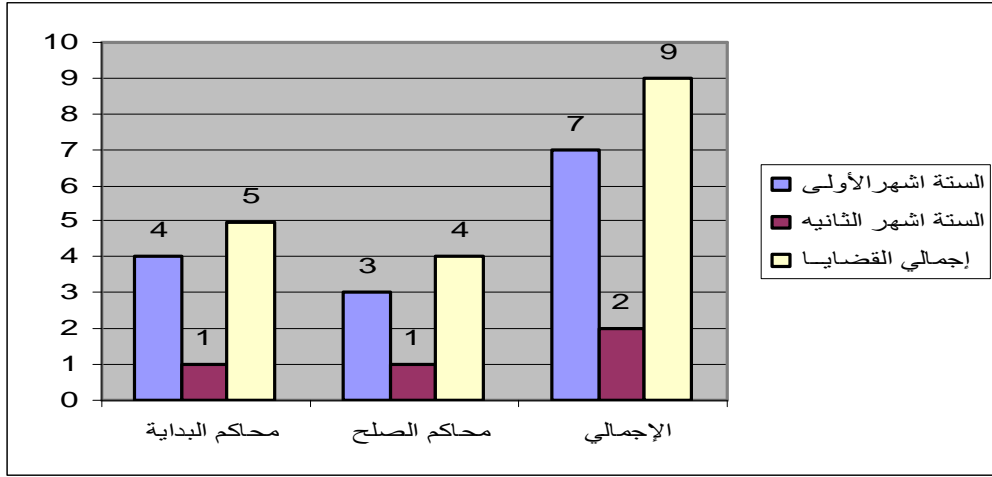
مقارنة بين فصل الستة اشهر الاولى والستة اشهر الثانية .....

النسبة المئوية لاجمالي السنة	النسبة المئوية للستة اشهر الثانيه	النسبة المئوية للستة اشهر الاولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانيه	الستة اشهر الاولى	
%70	%43	%57	14	6	8	محاكم البداية
%30	%17	%83	6	1	5	محاكم الصلح
%100	%71	%65	20	7	13	الإجمالي



مقارنة بين تسوية الستة اشهر الأولى والستة اشهر الثانية.....

النسبة المئوية لإجمالي السنة	النسبة المئوية للستة اشهر الثانيه	النسبة المئوية للستة اشهر الاولى	إجمالي القضايا	الستة اشهر الثانيه	الستة اشهر الأولى	
%56	%20	%80	5	1	4	محاكم البداية
%44	%25	%75	4	1	3	محاكم الصلح
%100	%22	%78	9	2	7	الإجمالي

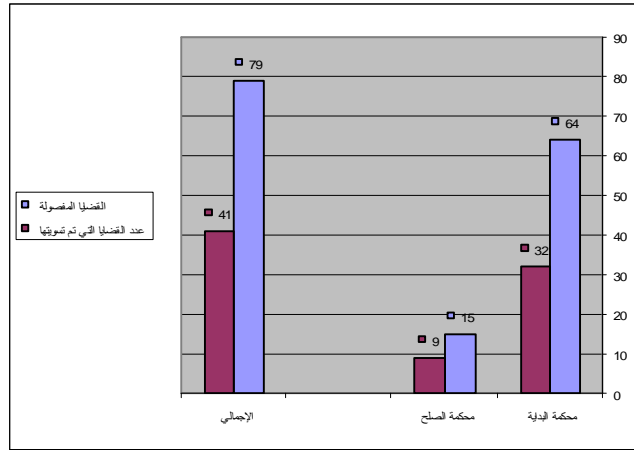


كان مستوى انتهاء و تسوية الدعاوى المحالة الى الوساطة منخفضا في التقييم للستة اشهر الاولى حيث تم انتهاء 13 دعوى و بمعدل فصل 2 دعاوى شهريا و نسبة تسوية مشجعة 54% . اما خلال فترة الستة اشهر التالية فيلاحظ انخفاضا بمعدل القضايا المفصلة التي بلغت 1 دعوى شهريا الا ان نسبة تسوية الدعاوى انخفضت بشكل ملحوظ الى 29%.

(إجمالي القضايا المفصولة لدى إدارات الوساطة الجديدة)

من 2008/7/1 الى 2008/12/31

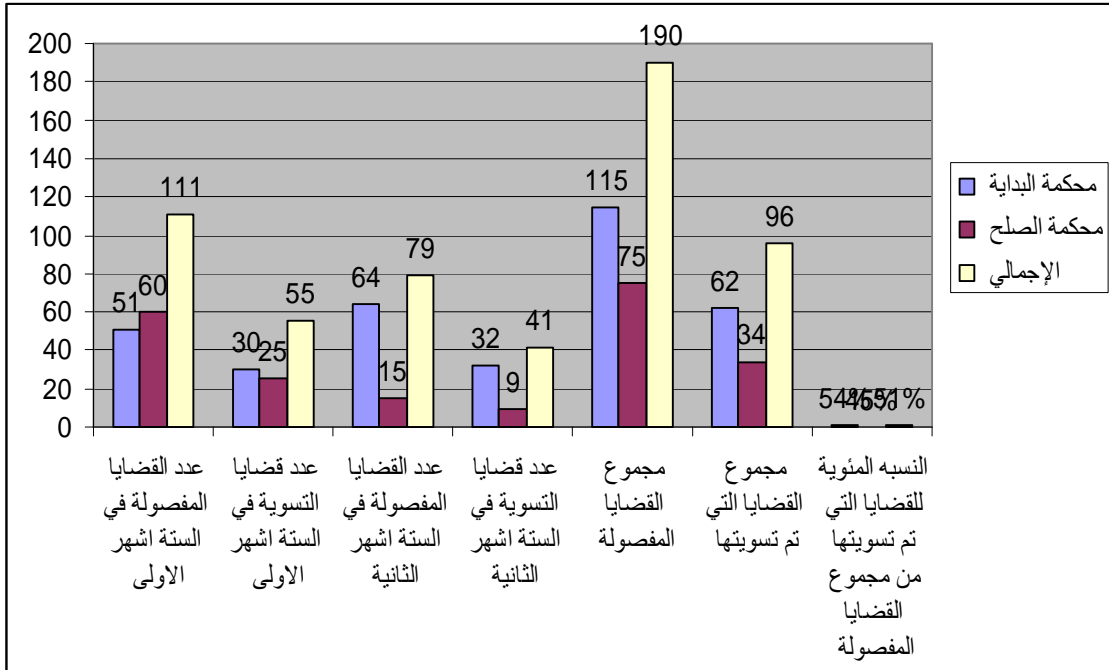
المحكمة	القضايا المفصولة	عدد القضايا التي تم تسويتها	% المعدل
محكمة البداية	64	32	50%
محكمة الصلح	15	9	60%
الإجمالي	79	41	52%



مقارنه بين الستة اشهر الاولى والستة اشهر الثانية لاجمالي القضايا المفصولة لدى إدارات الوساطة الجديده

.....

النسبه المنويه للقضايا التي تم تسويتها من مجموع القضايا المفصولة	مجموع القضايا التي تم تسويتها	مجموع القضايا المفصولة	عدد قضايا التسوية في الستة اشهر الثانية	عدد القضايا المفصولة في الستة اشهر الثانية	عدد قضايا التسوية في الستة اشهر الاولى	عدد القضايا المفصولة في الستة اشهر الاولى	
54%	62	115	32	64	30	51	محكمة البداية
45%	34	75	9	15	25	60	محكمة الصلح
51%	96	190	41	79	55	111	الإجمالي



يبين الجدول التالي مقارنة بين ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان خلال السنة الاولى من برنامج الوساطة بالمقارنة مع ادارات الوساطة لدى محاكم البداية في غرب، شمال، شرق، و جنوب عمان

المحكمة	الوارد	الفصل	التسوية	نسبة التسوية
ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان	343	313	221	%71
ادارات الوساطة لدى المحاكم الاربعه	218	190	96	%51

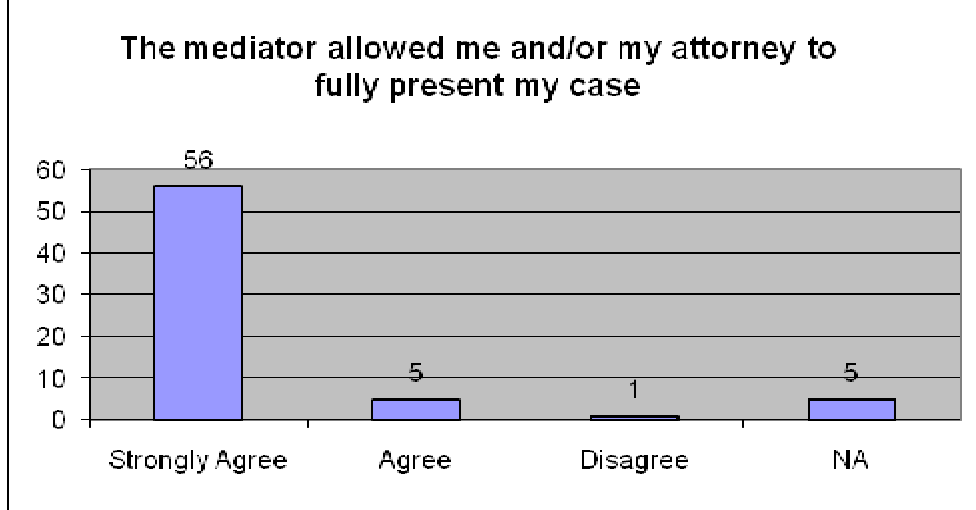
مدى مساهمة برنامج الوساطة بتخفيف العبء عن محاكم البداية لدى شمال، شرق، غرب و جنوب عمان: يعد تخفيف العبء عن المحاكم من الاهداف الرئيسية لتبني نظام الوساطة في الاردن، وبين الجدول التالي اثر برنامج الوساطة في تخفيف العبء عن محاكم البداية في عمان من حيث اجمالي الدعاوى البدائية و الصلحية التي وردت الى تلك المحاكم خلال عام 2008 و معدل الدعاوى المحالة الى الوساطة و معدل الدعاوى التي تم فصلها و التي تم تسويتها بالنسبة الى الوارد الاجمالي لتلك المحاكم

المحكمة	إجمالي قضايا محكمة الصلح و إدارة الدعوى	إجمالي القضايا المحالة إلى الوساطة	إجمالي القضايا المفصولة	إجمالي القضايا التي تم تسويتها	معدل الإحالة	معدل الفصل	معدل التسوية
بداية شما، جنوب، شرق، غرب عمان	15943	218	190	96	%1,4	%1,2	%0,6

رضا المشاركين (غرب عمان):

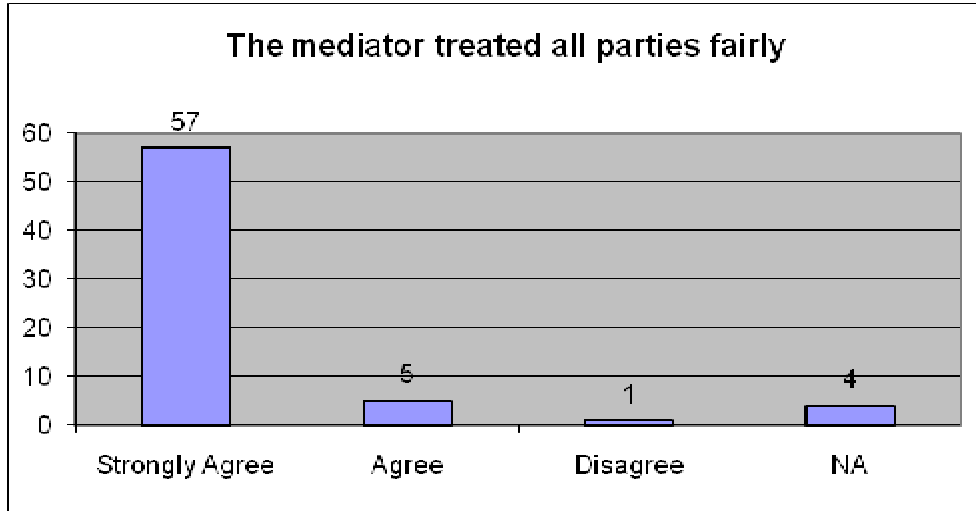
لمحة لبعض الإحصائيات من 67 من المشاركين في الوساطة قاموا بتعبئة استبيانات الخروج خلال الفترة ما بين حزيران و كانون الأول في محكمة غرب عمان :

الرسم البياني (1) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد سمح للمشارك في عملية الوساطة أو وكيله عرض وجهة نظره كاملة



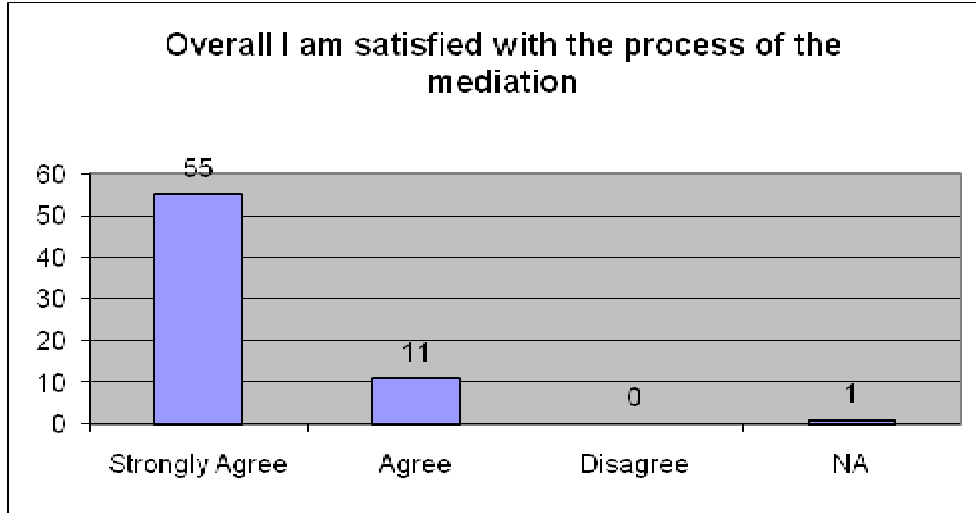
- 83 % يوافقون أن الوطاء يتيحون للأطراف فرصة تمثيل وجهة نظرهم بشكل تام
- 7 % لا إجابة

الرسم البياني (2) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد عامل جميع الأطراف المشاركة بالوساطة بعدالة.



- 85 % يوافقوا على أن الوطاء يعاملون الجميع بشكل عادل.
- 6 % لا إجابة

الرسم البياني (3) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الطرف المشارك راض بشكل عام عن عملية الوساطة

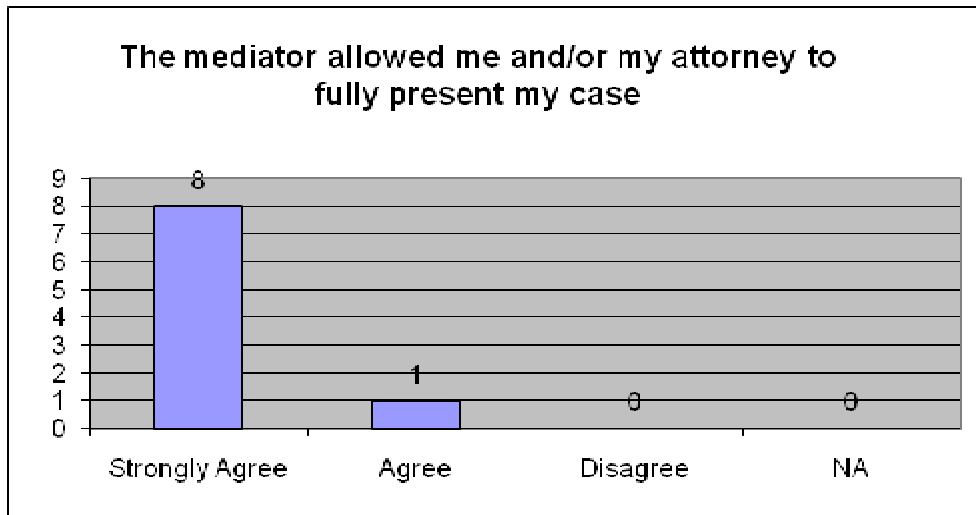


- 82 % كانوا راضين عن إجراءات عملية الوساطة
- 1 % لا إجابة

#### رضا المشاركين (شمال عمان):

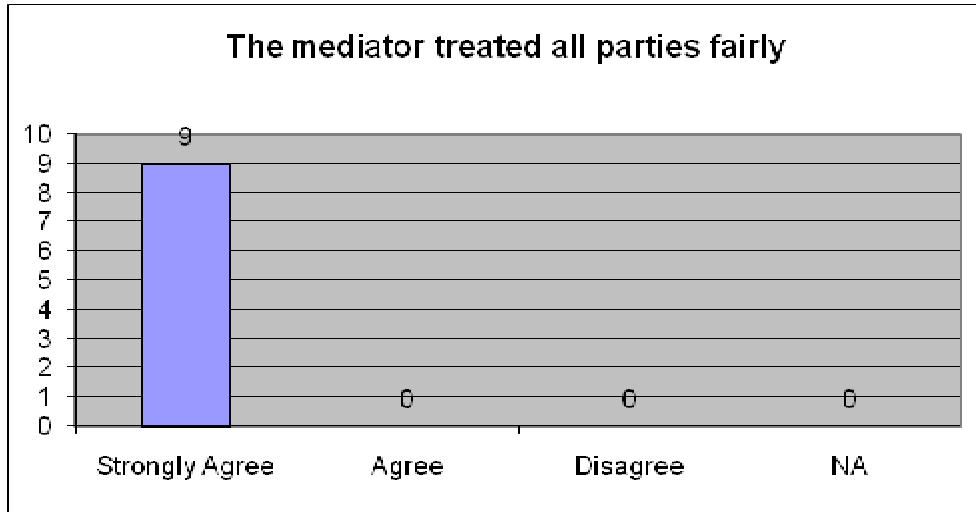
لمحة لبعض الإحصائيات من 32 من المشاركين في الوساطة قاموا بتعبئة استبيانات الخروج خلال الفترة ما بين حزيران و كانون الأول في محكمة شمال عمان :

الرسم البياني (1) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد سمح للمشارك في عملية الوساطة أو وكيله عرض وجهة نظره كاملة



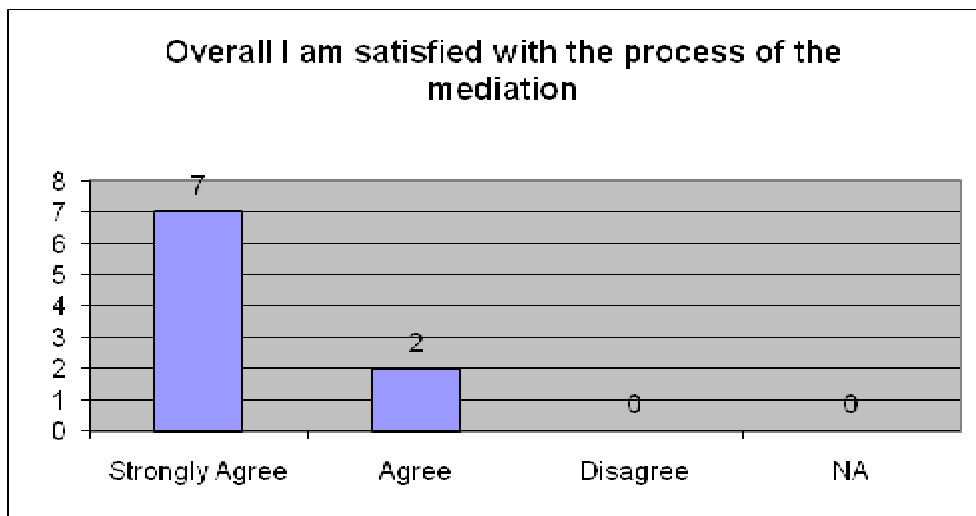
- 72 % يوافقون أن الوسيط يتيحون للأطراف فرصة تمثيل وجهة نظرهم بشكل تام
- 0 % لا إجابة

الرسم البياني (2) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد عامل جميع الأطراف المشاركة بالوساطة بعدالة.



- 81 % يوافقوا على أن الوسيط يعاملون الجميع بشكل عادل.
- 0 % لا إجابة

الرسم البياني (3) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الطرف المشارك راض بشكل عام عن عملية الوساطة

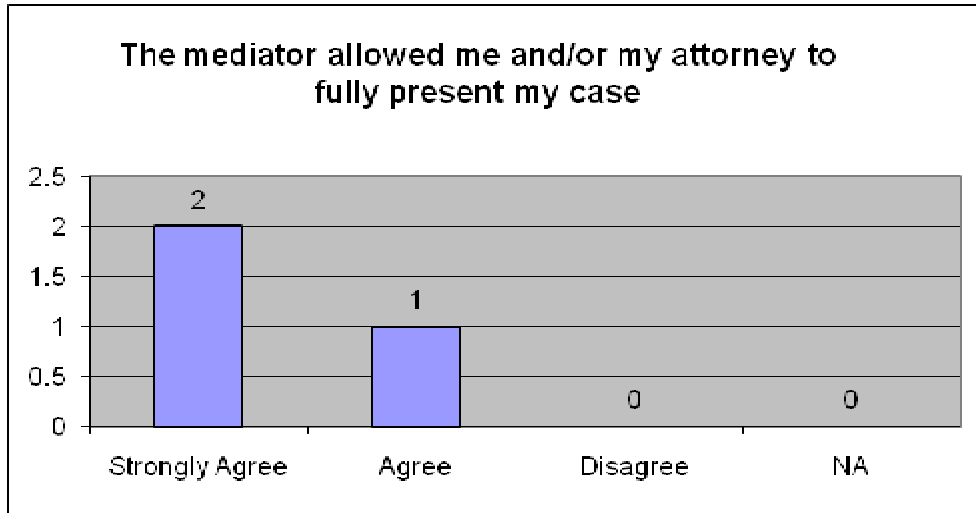


- 63 % كانوا راضين عن إجراءات عملية الوساطة
- 0 % لا إجابة

### رضا المشاركين (شرق عمان):

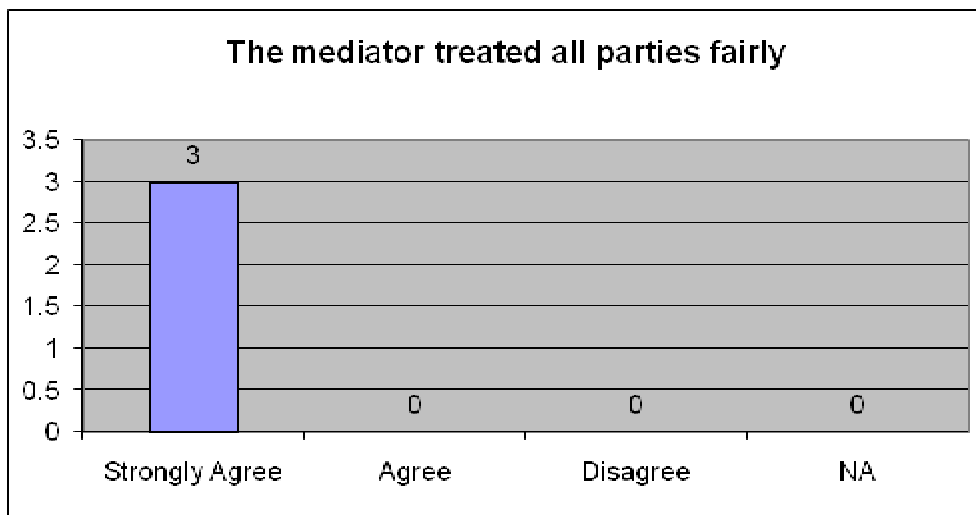
لمحة لبعض الإحصائيات من 4 من المشاركين في الوساطة قاموا بتعبئة استبيانات الخروج خلال الفترة ما بين حزيران و كانون الأول في محكمة شمال عمان :

الرسم البياني (1) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد سمح للمشارك في عملية الوساطة أو وكيله عرض وجهة نظره كاملة



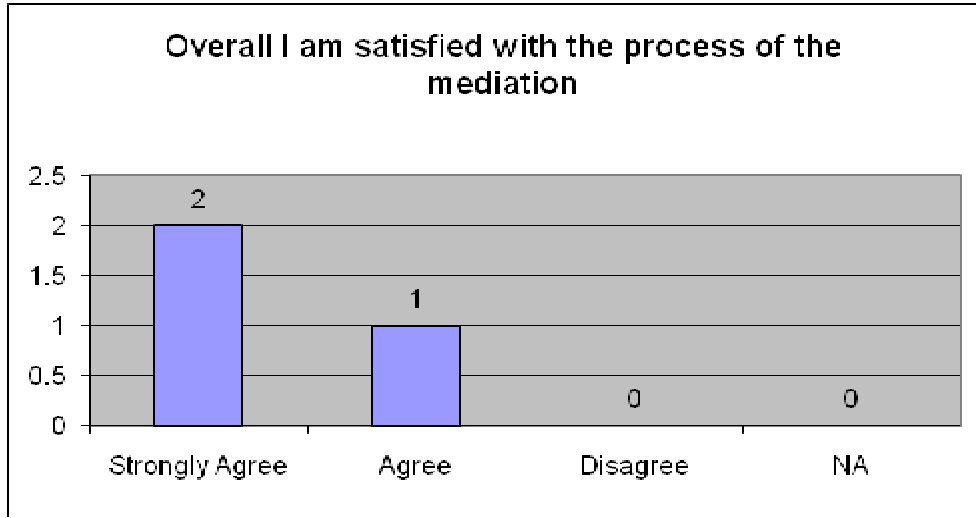
- 67 % يوافقون أن الوسيط يتيحون للأطراف فرصة تمثيل وجهة نظرهم بشكل تام
- 0 % لا إجابة

الرسم البياني (2) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد عامل جميع الأطراف المشاركة بالوساطة بعدالة.



- 100 % يوافقوا على أن الوسيط يعاملون الجميع بشكل عادل.
- 0 % لا إجابة

الرسم البياني (3) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الطرف المشارك راض بشكل عام عن عملية الوساطة

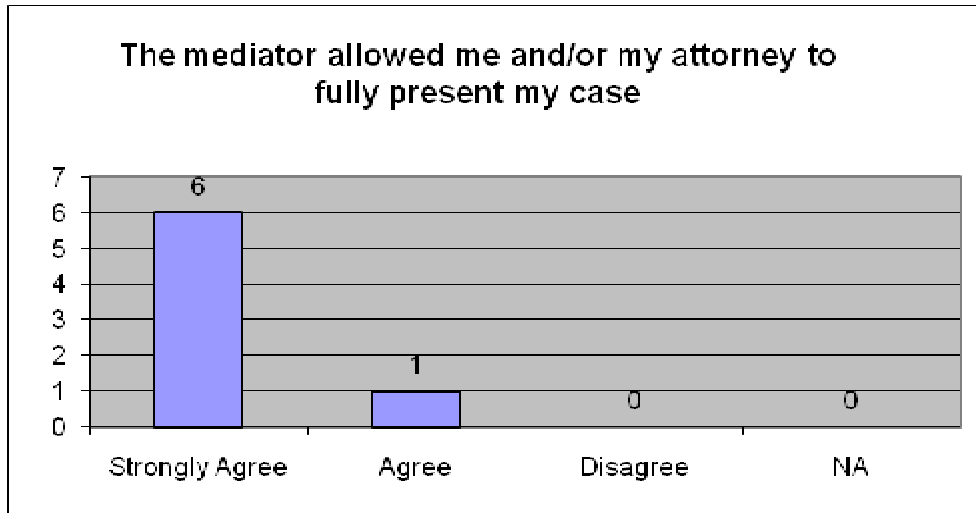


- 67 % كانوا راضين عن إجراءات عملية الوساطة
- 0 % لا إجابة

#### رضا المشاركين (جنوب عمان):

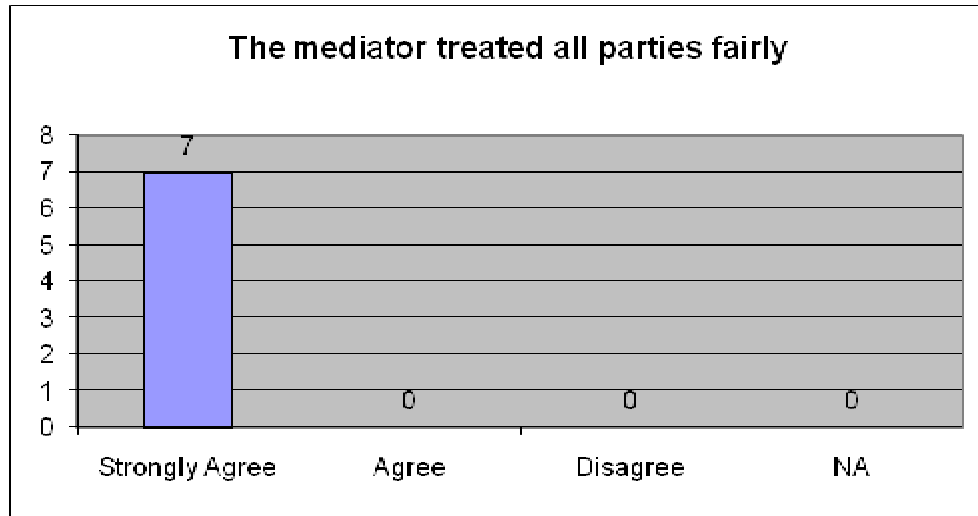
لمحة لبعض الإحصائيات من 7 من المشاركين في الوساطة قاموا بتعبئة استبيانات الخروج خلال الفترة ما بين حزيران و كانون الأول في محكمة شمال عمان :

الرسم البياني (1) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد سمح للمشارك في عملية الوساطة أو وكيله عرض وجهة نظره كاملة



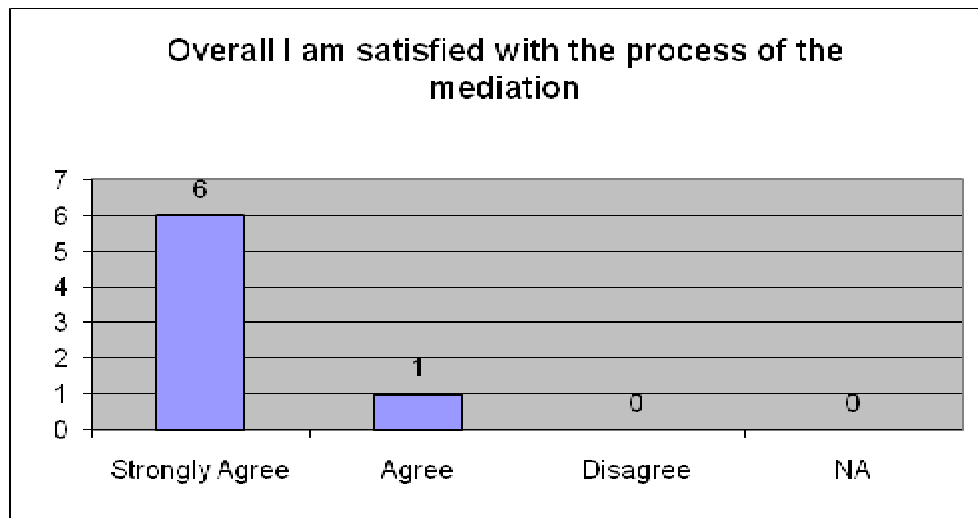
- 86 % يوافقون أن الوسيط يتيحون للأطراف فرصة تمثيل وجهة نظرهم بشكل تام
- 0 % لا إجابة

الرسم البياني (2) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الوسيط قد عامل جميع الأطراف المشاركة بالوساطة بعدالة.



- 100 % يوافقوا على أن الوطاء يعاملون الجميع بشكل عادل.
- 0 % لا إجابة

الرسم البياني (3) ويوضح الإجابة على سؤال ما إذا كان الطرف المشارك راض بشكل عام عن عملية الوساطة



- 100 % كانوا راضين عن إجراءات عملية الوساطة
- 0 % لا إجابة

خلاصة القول ، تظهر البيانات الواردة من إدارات الوساطة الجديدة لدى محاكم البداية في شمال وشرق وجنوب وغرب عمان ما يلي:

- 1- عدد قليل من القضايا يتم إحالتها إلى الوساطة وبالتالي فإن الوساطة غير مستغلة بشكل كاف في المحاكم الأربعة.** إن إحالة الدعاوى البدائية و الصلحية من قبل قضاة ادارة الدعوى و الصلح إلى الوساطة قليلة في الإدارات الجديدة. ومن هنا فإنه يجب العمل على زيادة عدد الإحالات لجعل البرامج في هذه المحاكم دائمة و أن يكون لها الأثر على مجمل زخم القضايا في هذه المحاكم. وتشمل الاستراتيجيات المحتملة لتحقيق هذه الغاية و التي ساعدت إدارة الوساطة في محكمة بداية عمان في قصر العدل ما يلي:
- توسيع حملات التوعية حول الوساطة لتتقيد العامة و المجتمعات القانونية بها.
  - التركيز على قضاة ادارة الدعوى المدنية و الصلح من خلال العمل على زيادة ورش العمل التوعوية حول الوساطة و فوائدها.
  - قيام رؤساء المحاكم في كل محكمة بتشجيع الإحالة إلى الوساطة من جانب القضاة و المراقبة المستمرة و دعم إدارات الوساطة.

**2- تظهر معدلات الفصل في القضايا المحالة أن 87 % منها تم الانتهاء منها خلال عام 2008 و هي الفترة التي شملها هذا التقييم و التي تمثل السنة الاولى من برنامج الوساطة في تلك المحاكم.**

**3- تبين الأرقام و الإحصائيات اعلاه انه خلال فترة التقييم** فانه من اصل 218 دعوى محالة الى الوساطة لدى محاكم البداية في غرب، شمال، شرق و جنوب عمان تم فصل 190 دعوى حيث تم تسوية 96 دعوى منها و بمعدل تسوية 51% ، و بمقارنة تلك الإحصائيات و النسب مع احصائيات ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان خلال السنة الاولى من البرنامج في تلك المحكمة يتبين ما يلي:

1. ان عدد القضايا المحالة الى المحاكم الأربعة خلال فترة التقييم و التي تشكل السنة الاولى من البرنامج بالنسبة لتلك المحاكم اقل من تلك المحالة الى الوساطة لدى محكمة بداية عمان خلال السنة الاولى من البرنامج في تلك المحكمة،
  2. بالنظر الى معدلات الفصل و التسوية يتبين ان عدد الدعاوى المفصلة خلال السنة الاولى من البرنامج لدى ادارات الوساطة في المحاكم الأربعة و معدل الفصل الشهري و نسب التسوية تقل عن مثيلاتها لدى ادارة الوساطة في محكمة بداية عمان خلال السنة الاولى من البرنامج في تلك المحكمة.
- و اذا اخذنا بعين الاعتبار ان وارد محكمة بداية عمان ( ادارة الدعوى و محاكم الصلح) خلال السنة الاولى من البرنامج يقارب وارد المحاكم الأربعة من الدعاوى خلال فترة التقييم الامر الذي ينبني عليه ان الاحصائيات المشار اليها تعكس تقدما بطيئا في برنامج الوساطة لدى المحاكم الأربعة بالمقارنة مع ادارة الوساطة لدى محكمة بداية عمان خلال السنة الاولى من البرنامج بسبب عدم استغلال الوساطة بشكل كاف في تلك المحاكم.

**4- بالرغم من أن عدد المشاركين الذين قاموا بتعبئة استبيانات الخروج كان محدودا ، إلا أن ما تم جمعه أشار إلى رضا المشاركين حول إجراءات عملية الوساطة و عن الوطاء أنفسهم.** إن التحدي مع هذا المؤشر يكمن بتحسين عملية جمع المعلومات. وذلك من خلال قيام الوطاء القضائيين الجدد و / أو كتيبة المحاكم بضمن و تأكيد أن يكمل المشاركون استبيانات الخروج و إعادة تسليمها. وفي سبيل تحقيق ذلك يحتاج الكتيبة إلى تدريب إضافي لتجميع هذه البيانات. علاوة على ذلك، يجب تفعيل نظام ميزان لتكنولوجيا المعلومات في جميع المحاكم لجمع هذه البيانات. كما يجب الحفاظ على سرية استبيانات الخروج لضمن مدى صحة الردود فيها. أن التعاون المستمر بين مدير قسم الحلول البديلة لتسوية النزاع في وزارة العدل و رئيس المحكمة لمراقبة نتائج استبيانات الخروج من شأنه أن يضمن استمرارية جودة البرنامج.

### III . تطوير و توسيع الجهود المبذولة

#### • الإدارة و الإشراف على إدارات الوساطة الجديدة :

رغم الجهود القيمة التي يبذلها رؤساء المحاكم لدعم برنامج الوساطة في كل محكمة إلا أن هذه الإدارات بحاجة إلى المزيد من الدعم من قبل رؤساء المحاكم من أجل دعم تطور برنامج الوساطة. وذلك من خلال المتابعة اليومية لأعمال إدارة الوساطة على النطاق الفني والإداري. كما ينبغي أن يكون هناك المزيد من الدعم للبرنامج على مستوى القيادة في كافة المحاكم عن طريق إشراك رئيس و أعضاء المجلس القضائي في هذه العملية. إن قيام رئيس و أعضاء المجلس القضائي بالتنسيق على أهمية هذا البرنامج و مزاياه من شأنه التأثير الإيجابي على زخم القضايا في المحكمة.

إضافة إلى ذلك فإنه من الضروري وجود دور فعال للمجلس القضائي في توجيه السادة رؤساء المحاكم إلى ضرورة التنسيق المستمر مع قسم دعم الحلول البديلة في وزارة العدل بشأن كل ما يتعلق ببرنامج الوساطة المطبق في محاكمهم.

#### • قسم دعم الحلول البديلة لتسوية النزاعات في وزارة العدل

بعد إنشاء قسم الحلول البديلة بشكل رسمي، لم توظف وزارة العدل باحثين قانونيين ، أو مساعدين إداريين أو أي شخص بإمكانه أن يحل مكان القاضي الذي يدير هذا القسم حالياً. ولديمومة و ثبات هذا القسم، يجب أن يتم التعيين قبل انتهاء انتداب القاضي إلى الوزارة. يقوم المدير الحالي لهذا القسم بمتابعة إدارات الوساطة و جمع الإحصائيات و مراقبة العمل منفرداً؛ و إذا ما ترك القسم فسيعد ذلك تحدياً للبرنامج على كافة المستويات، مما يهدد وجود و فعالية برنامج الوساطة في المحاكم.

#### • تدريب الوسطاء

من أجل بناء الكفاءة القصوى في الوسطاء الموجودين في الأردن و لثبات البرنامج، فإنه يوصى باستمرارية البرامج التنقيبية حول الوساطة في المستقبل إضافة إلى التدريب المتقدم حول الوساطة من خلال عقد برامج تدريب مستمر وورش عمل بشكل دوري لدى المعهد القضائي الأردني حول الوساطة.

#### • التعديلات المقترحة للقانون و التعليمات المقترحة

عملت نقابة المحامين الأمريكيين و اللجنة التوجيهية للوساطة على اقتراح تعديل لقانون الوساطة الحالي رقم 12 لسنة 2006 وذلك لدعم نمو و جودة برامج الوساطة في المحاكم. فقد أضافت اللجنة مبدأ الإحالة الإلزامية للوساطة. ومع ذلك، حاولت وزارة العدل تعديل قانون محاكم الصلح عن طريق جعل الإحالة إلى الوساطة إلزامية، إلا أنه تم رفض هذا الاقتراح من قبل مجلس الأمة. وراعى التعديل على قانون محاكم الصلح الذي صدر حديثاً على أن تتم الإحالات بناء على موافقة الأطراف (طوعية). بعد أن تم رفض الاقتراح بجعل الإحالة إلزامية، قامت اللجنة بإلغاء هذا التعديل في مشروع تعديل قانون الوساطة، و قدمت مسودتها إلى الأمين العام لمناقشتها مع الوزير و تقديم التعديلات المقترحة إلى مجلس الأمة. كما صادقت اللجنة على التشريعات المقترحة المتعلقة بمؤهلات و سلوك الوسطاء.

#### • الوسطاء الخصوصيون و الاتفاقيون

قام المجلس القضائي خلال عام 2008 رسمياً بتوسيع و الموافقة على قائمة من الوسطاء الخصوصيين لتشمل كافة الأشخاص الذين تلقوا 35 ساعة من التدريب الأساسي للوساطة. وقد تم تسوية إحدى الدعاوي المحالة على الوساطة من قبل أحد الوسطاء الخصوصيين الذين تم تسميتهم مؤخراً بعد أن اتفق الأطراف على إحالة النزاع إليه ، و في إطار دعم الوساطة الخصوصية فقد أبدى عشرة وسطاء خصوصيين رغبتهم في أداء أعمال الوساطة بصورة مجانية حتى نهاية عام 2009 و قد قام رئيس المجلس القضائي بتعميم أسماء هؤلاء الوسطاء على جميع المحاكم، و نتيجة لذلك فقد أحيلت قضيتان من قبل محكمة بداية شرق عمان إلى إحدى الوسطاء الخصوصيين المذكورين حيث قامت الوسيطة بعقد جلسة وساطة في مكتبها الخاص لتسوية النزاع استمرت خمس ساعات متواصلة و كان نتيجتها تسوية القضيتين المحاليتين إلى الوساطة تسوية كلية بالإضافة إلى تسوية قضية أخرى لدى محكمة استئناف عمان مرتبطة بهاتين القضيتين. إلا أنه ما يزال هناك الكثير من الجهود التي يتعين بذلها بحيث يفعل الاستخدام الحقيقي للوسطاء الخصوصيين و لتشجيع الوساطة الاتفاقية. وفي سبيل ذلك

قامت اللجنة التوجيهية بتقديم مسودة تشريعات تتعلق بمؤهلات و معايير انتقاء الوسطاء، ولا بد من مواصلة الجهود لإنفاذ هذه التشريعات و دخولها حيز التنفيذ.

### • توعية الجمهور

مع توسع برامج الوساطة المرتبطة بالمحاكم فإن الحاجة تزداد إلى مبادرات التوعية المستمرة لزيادة وعي الجمهور بمفهوم الوساطة كبديل فعال عن التقاضي. خلال عام 2008، أجرت وزارة العدل عدة جلسات توعية لدى المعهد القضائي الأردني لكافة قضاة الصلح و البداية في محاكم البداية شمال، جنوب، غرب و شرق عمان، وبداية عمان، و محكمة بداية الزرقاء. إضافة إلى ذلك، تم عقد جلسة توعية لكل من المجتمع الصناعي ، التجاري و القانوني في مدينة المفرق، كما حضر هذه الجلسة اثنان من قضاة محكمة المفرق الابتدائية أيضاً. و أخيراً ، عقد اثنان من القضاة جلسة توعية عن الوساطة في جمعية البنوك الأردنية .

و ضمن الجهود المبذولة لدعم ممارسة الوساطة في الأردن، أقرت اللجنة التوجيهية للوساطة خطة توعية الجمهور. وستكون مديرية الاتصال لدى الوزارة مسؤولة عن تطبيق و تنفيذ هذه الحملة و ذلك بالتنسيق مع مشروع سيادة القانون و ذلك من اجل مراجعة الخطة المذكورة و ادخال تعديلات عليها لجعلها اكثر فعالية و من ثم البدء بادخالها حيز التنفيذ.

#### IV. الخلاصة

حقق مشروع برنامج الوساطة في محكمة بداية عمان في قصر العدل نجاحا كبديل فعال للتقاضي في المحاكم. تشير الإحصائيات إلى تحسن ملحوظ في الإحالة. فقد تم منذ بداية عام 2007 و حتى نهاية عام 2008 إحالة 1245 قضية إلى الوساطة و تم الفصل في هذه القضايا في الوقت المناسب و قد تم تسوية 825 قضية خلال تلك المدة و بمعدل تسوية اجمالي 68%. كما تؤكد الإحصائيات أن معدلات رضا الجمهور عن عملية الوساطة و البرنامج ما تزال مرتفعة . وعلى الرغم من نجاح البرنامج، إلا أن الوساطة في المحاكم تقتصر على الوساطة القضائية . وهذا الأمر وحده كفيلا بأن لا يحقق الهدف المنشود للقائمين على تطوير هذا البرنامج، وهو تقليص عبء القضايا عن المحاكم. إن تفعيل قائمة الوسطاء الخصوصيين مسألة بالغة الأهمية للبرنامج وسوف تؤثر إيجاباً و تفيد النظام القضائي ككل، كما ستعزز فعالية الجهاز القضائي.

أما فيما يتعلق بمراكز الوساطة الجديدة، فإن النتائج تشير إلى أن الوساطة في هذه المحاكم غير مستغلة بشكل كاف. و هذا هو التحدي الرئيسي الذي يواجه البرنامج مستقبلاً.

و نظرا لعدم رغبة مجلس الأمة باعتماد مفهوم إلزامية الإحالة للوساطة، فقد اقترحت اللجنة التوجيهية للحلول البديلة للنزاعات بعض التعديلات الجديدة لقانون الوساطة رقم 12 لسنة 2006 لتسوية النزاعات المدنية. و رغم أن إقرار هذه التعديلات سيحسن من آلية الإحالة و سيزيد من عدد القضايا المحالة إلى الوساطة. إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهد لإقناع مجلس الأمة بفعالية إلزامية الإحالة.

إن تفعيل الوساطة الخاصة و الاتفاقية تشكل تحدياً، ومن شأن تفعيلها ضمان الحصول على الفائدة القصوى من برنامج الوساطة وهو تقليص الطلب على المحاكم، و رفع درجة رضا الجمهور عن النظام القضائي الأردني.

يحتاج برنامج الوساطة في المحاكم و قسم الحلول البديلة للنزاعات في وزارة العدل إلى الدعم المستمر من وزارة العدل و المجلس القضائي، على أن يكون الدعم على المستويين التقني و الموارد البشرية، إضافة إلى ذلك لا بد من تبني برامج توعية الجمهور على نحو مستمر. علاوة على ذلك ، فإن دعم رؤساء المحاكم أمر بالغ الأهمية لنجاح إدارات الوساطة. وسيعطي هذا الدعم دفعة قوية لهذا البرنامج و سيضمن استمرارية نمو الوساطة في الأردن .